JSER

مجلة الدراسات والبحوث التربوية

JOURNAL OF STUDIES AND EDUCATIONAL RESEARCHES

المجلد (٥) العدد (١٣) يناير ٢٠٢٥م

مجلة علمية دورية محكمة

يصدرها مركز العطاء للاستشارات التربوية - الكويت بالتعاون مع كلية العلوم التربوية
جامعة الطفيله التقنية- الاردن

الرقم المعيارى الدولى ISSN: 2709-5231

بسم الله الرحمن الرحيم

Journal of Studies and Educational Researches

مجـــلة الدراســات والبحـوث التربـــوية

مجلة الدراسات والبحوث التربوية

Journal of Studies and Educational Researches (JSER)

علمية دورية محكمة يصدرها مركز العطاء للاستشارات التربوية- دولة الكويت

بالتعاون مع كلية العلوم التربوية- جامعة الطفيلة التقنية- الأردن

ISSN: 2709-5231

للمجلة معامل تأثير عربي ومفهرسة في العديد من قواعد المعلومات الدولية

رئيس التحرير

أ.د عبدالله عبدالرحمن الكندري

أستاذ المناهج وطرق التدريس- كلية التربية الأساسية- الكويت

مدير التحرير

د. صفوت حسن عبد العزيز- مركز البحوث التربوية- وزارة التربية- الكويت

هيئة التحرير

أ.د بدر محمد ملك

أستاذ ورئيس قسم الأصول والإدارة التربوية سابقاً- كلية التربية الأساسية- الكويت

أ.د راشد علي السهل

أستاذ ورئيس قسم علم النفس التربوي- كلية التربية- جامعة الكويت

أ.د دلال فرحان نافع العنزي

أستاذ المناهج وطرق التدريس- كلية التربية الأساسية- الكويت

د. غازي عنيزان الرشيدي

أستاذ مشارك أصول التربية- كلية التربية- جامعة الكويت

أ.د لولوه صالح رشيد الرشيد

أستاذ الصحة النفسية وعميد كلية العلوم والآداب- جامعة القصيم- المملكة العربية السعودية

أ.د أحمد عودة سعود القرارعة

أستاذ المناهج وطرق التدريس والعميد السابق- كلية العلوم التربوية- جامعة الطفيلة التقنية- الأردن

أ.د منال محمد خضيري

أستاذ المناهج وطرق التدريس- ووكيل كلية التربية لشئون الطلاب- جامعة أسوان- مصر

د. أحمد فهمي السحيمي

المركز العربي لتأليف وترجمة العلوم الصحية- الكويت

اللجنة العلمية

أ.د خالد عطية السعودي

أستاذ المناهج وطرق التدريس وعميد كلية العلوم التربوية سابقاً- جامعة الطفيلة التقنية- الأردن

أ.د صلاح فؤاد مكاوي

أستاذ ورئيس قسم الصحة النفسية والعميد السابق- كلية التربية- جامعة قناة السويس- مصر

أ.د عمر محمد الخرابشة

أستاذ الإدارة التربوية- كلية الأميرة عالية الجامعية- جامعة البلقاء التطبيقية- الأردن

أ.د محمد أحمد خليل الرفوع

أستاذ علم النفس التربوي- كلية العلوم التربوية- جامعة الطفيلة التقنية- الأردن

أ.د محمد إبراهيم طه خليل

أستاذ أصول التربية ومدير مركز الجامعة للتعليم المستمر وتعليم الكبار- كلية التربية- جامعة طنطا- مصر

أ.د إيمان فؤاد محمد الكاشف

أستاذ التربية الخاصة والصحة النفسية ووكيل كلية الإعاقة والتأهيل لشئون الطلاب- جامعة الزقازيق- مصر

أ.د محمد سلامة الرصاعي
أستاذ المناهج وطرق التدريس- وعميد البحث العلمي والدراسات العليا سابقاً- كلية العلوم التربوية- جامعة الحسين بن طلال- الأردن

أ.د الغريب زاهر إسماعيل
أستاذ ورئيس قسم تكنولوجيا التعليم ووكيل كلية التربية سابقاً- جامعة المنصورة- مصر

أ.د نايل محمد الحجايا
أستاذ المناهج وطرق التدريس وعميد كلية العلوم التربوية- جامعة الطفيلة التقنية- الأردن

أ.د هدى مصطفى محمد
أستاذ ورئيس قسم المناهج وطرق التدريس- كلية التربية- جامعة سوهاج- مصر

أ.د محمد سليم الزبون
أستاذ أصول التربية- وعميد كلية العلوم التربوية سابقاً- الجامعة الأردنية- الأردن

أ.د عبدالله عقله الهاشم
أستاذ ورئيس قسم المناهج وطرق التدريس سابقاً- كلية التربية- جامعة الكويت

أ.د عادل السيد سرايا
أستاذ ورئيس قسم تكنولوجيا التعليم- كلية التربية النوعية- جامعة الزقازيق- مصر

أ.د حنان صبحي عبيد
رئيس قسم الدراسات العليا- الجامعة الأمريكية- مينسوتا

أ.د سناء محمد حسن
أستاذ المناهج وطرق التدريس- كلية التربية- جامعة سوهاج- مصر

أ.د عائشة عبيزة
أستاذ الدراسات اللغوية وتعليمية اللغة العربية- جامعة عمّار ثليجي بالأغواط- الجزائر

أ.د حاكم موسى الحسناوي
أستاذ المناهج وطرق التدريس- كلية التربية- جامعة بغداد- ومعاون مدير مركز كربلاء الدراسي- الكلية التربوية المفتوحة- العراق

أ.د حنان فوزي أبو العلا
أستاذ الصحة النفسية- كلية التربية- جامعة المنيا- مصر

أ.د.م ربيع عبدالرؤوف عامر
أستاذ التربية الخاصة المساعد- كلية التربية- جامعة الملك سعود- المملكة العربية السعودية

أ.د.م هديل حسين فرج
أستاذ التربية الخاصة المساعد- كلية العلوم والآداب- جامعة الحدود الشمالية- السعودية

د. نهال حسن الليثي
أستاذ مشارك اللغويات والترجمة- كلية الألسن- جامعة قناة السويس- مصر

أ.د فايز منشد الظفيري
أستاذ تكنولوجيا التعليم والعميد السابق- كلية التربية - جامعة الكويت

أ.د عبد الناصر السيد عامر
أستاذ القياس والتقويم ورئيس قسم علم النفس التربوي- كلية التربية- جامعة قناة السويس- مصر

أ.د السيد علي شهدة
أستاذ المناهج وطرق التدريس المتفرغ- كلية التربية- جامعة الزقازيق- مصر

أ.د أنمار زيد الكيلاني
أستاذ التخطيط التربوي- وعميد كلية العلوم التربوية سابقاً- الجامعة الأردنية- الأردن

أ.د لما ماجد موسى القيسي
أستاذ الإرشاد النفسي والتربوي ورئيس قسم علم النفس التربوي سابقاً- كلية العلوم التربوية- جامعة الطفيلة التقنية- الأردن

أ.د سامية إبريعم
أستاذ علم النفس- كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية- جامعة العربي بن مهيدي- أم البواقي- الجزائر

أ.د عاصم شحادة علي
أستاذ اللسانيات التطبيقية- الجامعة الإسلامية العالمية- ماليزيا

أ.د يحيى عبدالرزاق قطران
أستاذ تقنيات التعليم والتعليم الإلكتروني- كلية التربية - جامعة صنعاء- اليمن

أ.د صالح أحمد عبابنة
أستاذ الإدارة التربوية- كلية العلوم التربوية- الجامعة الأردنية- الأردن

أ.د مسعودي طاهر
أستاذ علم النفس- جامعة زيان عاشور الجلفة- الجزائر

أ.د عادل إسماعيل العلوي
أستاذ الإدارة- جامعة البحرين- مملكة البحرين

أ.د حجاج غانم علي
أستاذ علم النفس التربوي- كلية التربية بقنا- جامعة جنوب الوادي- مصر

أ.د جعفر وصفي أبو صاع
أستاذ أصول التربية المشارك وعميد كلية الآداب والعلوم التربوية- جامعة فلسطين التقنية- فلسطين

أ.د.م الأميرة محمد عيسى
أستاذ المناهج وطرق التدريس المساعد- كلية التربية- جامعة الطائف- المملكة العربية السعودية

د. يوسف محمد عيد
أستاذ مشارك الإرشاد النفسي والتربية الخاصة- كلية التربية- جامعة الملك خالد- السعودية

د. خالد محمد الفضالة
أستاذ مشارك أصول التربية- كلية التربية الأساسية- الكويت

Journal of Studies and Educational Researches
مجـــلة الدراســـات والبحـوث التربـــوية

د. هديل يوسف الشطي
أستاذ مشارك أصول التربية- كلية التربية الأساسية- الكويت

د. عروب أحمد القطان
أستاذ مشارك الإدارة التربوية- كلية التربية الأساسية- الكويت

الهيئة الاستشارية للمجلة

أ.د جاسم يوسف الكندري
أستاذ أصول التربية ونائب مدير جامعة الكويت سابقاً

أ.د عبدالرحمن أحمد الأحمد
أستاذ المناهج وطرق التدريس وعميد كلية التربية سابقاً- جامعة الكويت

أ.د فريح عويد العنزي
أستاذ علم النفس وعميد كلية التربية الأساسية- الكويت

أ.د حسن سوادي نجيبان
عميد كلية التربية للبنات- جامعة ذي قار- العراق

أ.د محمد عبود الحراحشة
أستاذ القيادة التربوية وعميد كلية العلوم التربوية سابقاً- جامعة آل البيت- الأردن

أ.د علي محمد اليعقوب
أستاذ الأصول والإدارة التربوية- كلية التربية الأساسية- ووكيل وزارة التربية سابقاً- الكويت

أ.د تيسير الخوالدة
أستاذ أصول التربية وعميد الدراسات العليا سابقاً- جامعة آل البيت- الأردن

أ.د أحمد عابد الطنطاوي
أستاذ ورئيس قسم التربية المقارنة والإدارة التعليمية سابقاً- كلية التربية- جامعة طنطا- مصر

أ.د محسن عبدالرحمن المحسن
أستاذ أصول التربية- كلية التربية- جامعة القصيم- السعودية

أ.د محمد عرب الموسوي
رئس قسم الجغرافيا- كلية التربية الأساسية- جامعة ميسان- العراق

أ.د صالح أحمد شاكر
أستاذ ورئيس قسم تكنولوجيا التعليم- كلية التربية النوعية- جامعة المنصورة- مصر

أ.د وليد السيد خليفة
أستاذ ورئيس قسم علم النفس التعليمي والإحصاء التربوي- كلية التربية- جامعة الأزهر- مصر

أ.د مهني محمد إبراهيم غنايم
أستاذ التخطيط التربوي واقتصاديات التعليم- كلية التربية- جامعة المنصورة- مصر

أ.د أحمد محمود الثوابيه
أستاذ القياس والتقويم- كلية العلوم التربوية- جامعة الطفيلة التقنية- الأردن

أ.د سليمان سالم الحجايا
أستاذ الإدارة التربوية- كلية العلوم التربوية- جامعة الطفيلة التقنية- الأردن

أ.د سفيان بوعطيط
أستاذ علم النفس- جامعة 20 أوت 1955- سكيكدة- الجزائر

التدقيق اللغوي للمجلة

أ.د خالد محمد عواد القضاة- جامعة العلوم الإسلامية- الأردن

أمين المجلة

أ. محمد سعد إبراهيم عوض

التعريف بالمجلة

تصدر مجلة الدراسات والبحوث التربوية عن مركز العطاء للاستشارات التربوية- دولة الكويت بالتعاون مع كلية العلوم التربوية- جامعة الطفيلة التقنية- الأردن كل أربعة شهور، وهي مجلة علمية دورية محكمة بإشراف هيئة تحرير وهيئة علمية تضم نخبة من الأساتذة، وتسعى المجلة للإسهام في تطوير المعرفة ونشرها من خلال طرح القضايا المعاصرة في مختلف التخصصات التربوية، والاهتمام بقضايا التجديد والإبداع، ومتابعة ما يستجد في مختلف مجالات التربية؛ والمجلة مفهرسة في العديد من قواعد المعلومات الدولية، ومنها: دار المنظومة Dar Almandumah، معرفة e- MAREFA، شمعة Shamaa، قاعدة المعلومات التربوية Edu Searach، المكتبة الرقمية العربية AskZad، وللمجلة معامل تأثير عربي.

أهداف المجلة

تهدف المجلة إلى دعم الباحثين في مختلف التخصصات التربوية من خلال توفير وعاء جديد للنشر يلبي حاجات الباحثين داخل الكويت وخارجها. ويمكن تحديد أهداف المجلة بشكل تفصيلي في الأهداف الأربعة التالية:

1. المشاركة الفاعلة مع مراكز البحث العلمي لإثراء حركة البحث في المجال التربوي.
2. استنهاض الباحثين المتميزين للإسهام في طرح المعالجات العلمية المتعمقة والمبتكرة للمستجدات والقضايا التربوية.
3. توفير وعاء لنشر الأبحاث العلمية الأصيلة في مختلف التخصصات التربوية.
4. متابعة المؤتمرات والندوات العلمية في مجال العلوم التربوية.

مجالات النشر في المجلة

تهتم مجلة الدراسات والبحوث التربوية بنشر الدراسات والبحوث التي لم يسبق نشرها في مختلف التخصصات التربوية، على أن تتصف بالأصالة والجدة، وتتبع المنهجية العلمية، وتراعي أخلاقيات البحث العلمي. كما تنشر المجلة ملخصات رسائل الماجستير والدكتوراه ذات العلاقة بمختلف التخصصات التربوية، والمراجعات العلمية، وتقارير البحوث والمراسلات العلمية القصيرة، وتقارير المؤتمرات والمنتديات العلمية، والكتب والمؤلفات المتخصصة في التربية ونقدها وتحليلها.

القواعد العامة لقبول النشر في المجلة

1. تقبل المجلة نشر البحوث باللغتين العربية والإنجليزية وفقاً للمعايير التالية:

- توافر شروط البحث العلمي المعتمد على الأصول العلمية والمنهجية المتعارف عليها في كتابة البحوث الأكاديمية في مجالات التربية المختلفة.
- أن تحتوي الصفحة الأولى من البحث على:
  - اسم الباحث ودرجته العلمية والجامعة التي ينتمي إليها.
  - البريد الإلكتروني للباحث، ورقم الهاتف النقال.
  - ملخص للبحث باللغة العربية والإنجليزية في حدود (150) كلمة.
  - الكلمات المفتاحية بعد الملخص.
- ألّا يزيد عدد صفحات البحث عن (30) صفحة متضمنة الهوامش والمراجع.
- أن تكون الجداول والأشكال مُدرجة في أماكنها الصحيحة، وأن تشمل العناوين والبيانات الإيضاحية الضرورية، ويُراعى ألّا تتجاوز أبعاد الأشكال والجداول حجم الصفحة.
- أن يكون البحث ملتزماً بدقة التوثيق حسب دليل جمعية علم النفس الأمريكية APA الإصدار السادس، وحسن استخدام المصادر والمراجع، وتثبيت مراجع البحث في نهايته.
- أن يكون البحث خالياً من الأخطاء اللغوية والنحوية والإملائية.
- أن يلتزم الباحث بالخطوط وأحجامها على النحو التالي:

- اللغة العربية: نوع الخط (Sakkal Majalla)، وحجم الخط (14).
- اللغة الإنجليزية: نوع الخط (Times New Roman)، وحجم الخط (14).
- تكتب العناوين الرئيسية والفرعية بحجم (16) غامق (Bold).
- أن تكون المسافة بين الأسطر (1.15) بالنسبة للبحوث باللغة العربية، وتكون المسافة بين الأسطر (1.5) بالنسبة للبحوث باللغة الإنجليزية.
- تترك مسافة (2.5) لكل من الهامش العلوي والسفلي والجانبين.

2. ألاً يكون البحث قد سبق نشره أو قُدم للنشر في أي جهة أخرى.

3. تحتفظ المجلة بحقها في إخراج البحث وإبراز عناوينه بما يتناسب وأسلوبها في النشر.

4. ترحب المجلة بنشر ما يصلها من ملخصات الرسائل الجامعية التي تمت مناقشتها وإجازتها في مجال التربية، على أن يكون الملخص من إعداد صاحب الرسالة نفسه.

5. بالمجلة باب لنشر موضوعات تهم المجتمع التربوي يكتب فيه أعضاء التحرير.

إجراءات النشر في المجلة

1. ترسل الدراسات والبحوث وجميع المراسلات باسم رئيس تحرير مجلة الدراسات والبحوث التربوية على الإيميل التالي: **submit.jser@gmail.com**

2. يرسل البحث إلكترونياً بخطوط متوافقة مع أجهزة (IBM)، بحيث يظهر في البحث اسم الباحث ولقبه العلمي، ومكان عمله.

3. يُرفق ملخص البحث المراد نشره في حدود (100-150 كلمة) سواء كان البحث باللغة العربية أو الإنجليزية، مع كتابة الكلمات المفتاحية الخاصة بالبحث (Key Words).

4. يرفق مع البحث موجز للسيرة الذاتية للباحث.

5. في حالة قبول البحث مبدئياً يتم عرضه على مُحكّمين من ذوي الاختصاص في مجال البحث، لإبداء آرائهم حول مدى أصالة البحث وقيمته العلمية، ومدى التزام الباحث بالمنهجية المتعارف عليها، وتحديد مدى صلاحية البحث للنشر في المجلة من عدمها.

6. يُخطر الباحث بقرار صلاحية بحثه من عدمها خلال شهر من تاريخ استلام البحث.

7. في حالة ورود ملاحظات من المحكمين تُرسل إلى الباحث لإجراء التعديلات اللازمة، على أن يعاد إرسال البحث بعد التعديل إلى المجلة خلال مدة أقصاها شهر، ولا يجوز سحب البحث من المجلة بعد تحكيمه.

8. تؤول جميع حقوق النشر للمجلة.

9. لا تلتزم المجلة بنشر كل ما يرسل إليها.

10. المجلة لا ترد الأبحاث المرسلة إليها سواء كانت منشورة أو غير قابلة للنشر، وللمجلة وإدارتها حق التصرف في ذلك.

عناوين المراسلة

البريد الإلكتروني:

submit.jser@gmail.com

الهاتف:

0096599946900

العنوان:

الكويت- العديلية- شارع أحمد مشاري العدواني

الموقع الإلكتروني:

www.jser-kw.com

المحتويات

م	العنوان	الصفحة
-	الافتتاحية	viii
1	مدى تضمين مهارات اقتصاد المعرفة في مناهج اللغة العربية في المرحلة الثانوية بدولة الكويت من وجهة نظر المعلمين، أ.د عبدالله عبدالرحمن الكندري.....	44-1
2	المرونة النفسية وعلاقتها بالأمن النفسي لدى طلبة كلية التربية الأساسية في دولة الكويت، د. جابر مبارك الهبيدة؛ د. فهد مبارك الطشة؛ د. سعود نامي الحربي.....	81-45
3	فعالية العلاج بالقبول والالتزام في خفض الضغوط النفسية وتحسين الرفاهية النفسية لدى أمهات الأطفال أصحاب الهمم، أ.د أحمد كمال البهنساوي؛ د. وائل ماهر محمد غنيم.....	121-82
4	واقع استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في عمادات الموارد البشرية في الجامعات السعودية، أ.د علي صالح الشايع؛ د. عواطف بطاح المطيري.....	166-122
5	درجة تطبيق الحوكمة الإلكترونية وعلاقتها بتحقيق التنمية المستدامة في وزارة التربية والتعليم بسلطنة عُمان، د. رضية بنت سليمان بن ناصر الحبسية.....	200-167
6	اتجاهات معلمي مدارس التعليم العام في دولة الكويت حول تطبيق الرخصة المهنية للمعلم، د. تهاني صالح العنزي، د. نيرمين أحمد السيد، أ. فاطمة محمد الجدي، أ. ليلى الحبيل.....	240-201
7	تصور مقترح لبرامج الشراكة التعليمية في مدارس التعليم العام في المملكة العربية السعودية في ضوء خبرات بعض الدول المتقدمة، أ. هيفاء بنت الحميدي الشمري؛أ. عهود بنت نايف الشمري.....	283-241
8	دور المنصات الإلكترونية في تدريس مادة الأحياء لدي الطلاب في معهد التمريض بدولة الكويت من وجهة نظرهم، أ. منى جديع العازمي.....	329-284
9	دور الذكاء الاصطناعي في تحسين جودة التعليم في مدارس المرحلة الثانوية بدولة الكويت: دراسة ميدانية، د. صفوت حسن عبدالعزيز، أ. زهرة الصايغ، أ. صفاء عريف عارف، أ. رحاب المطيري، أ. غدير الهندال.....	371-330
10	تقويم منصة عين الإثرائية وفق نموذج القرارات المتعددة Stufflebeam من وجهة نظر المعلمات، أ. عبير علي الحربي.....	404-372

م	العنوان	الصفحة
11	القيادة الخادمة لدى مديري المدارس الخاصة في لواء الجامعة بمحافظة العاصمة وعلاقتها بالمناخ التنظيمي من وجهة نظر المعلمين، أ. صبا يوسف محمد حمادنه؛ أ.د عمر محمد الخرابشة.....	439-405
12	دور مكتبة المدرسة في تنمية ثقافة الطلبة من وجهة نظر المعلمين في مدارس التعليم العام في منطقة الجهراء التعليمية بدولة الكويت، أ. دلال معيض خليف العازمي.....	472-440
13	Assessment of Effectiveness of Teaching Translation Course Online during Covid-19 Pandemic, Dr. Nihal Hassan Abdel Aziz.....	502-473

المقالات

م	العنوان	الصفحة
14	صفات المعلم المثالي (الديداكتيكي): دراسة نظرية، أ. صالح شيخو الهسنياني.....	529-504

الافتتاحية

بسم الله الرحمن الرحيم، عليه نتوكل وبه نستعين، نحمده سبحانه كما ينبغي أن يحمد ونصلي ونسلم على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه والتابعين وبعد،،،

يشهد العالم ثورة معلوماتية كبرى منذ منتصف القرن الماضي بسبب التطور السريع والهائل لتكنولوجيا الإعلام والاتصال، وقاد هذا إلى تغير العديد من المفاهيم والأسس داخل المجتمع، فلم تعد المعدات والآلات الثقيلة ورأس المال الأدوات الرئيسية للنشاط الاقتصادي، إذ حلت محلها المعرفة التي أصبحت المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي والفردي في كل المجتمعات، وقد أدى تزايد قيمة المعرفة في العصر الحالي إلى أن أصبحت هي الطريق نحو مجتمع المعرفة الذي تتنافس الدول في تحقيقه.

وقد جعل ذلك الدول المتقدمة تنفق حوالي (20%) من دخلها القومي في استيعاب المعرفة، ويستحوذ التعليم على نصف هذه النسبة، كذلك تنفق المنظمات الصناعية والتجارية في هذه الدول ما لا يقل عن (5%) من دخلها الإجمالي في التنمية المهنية للعاملين بها، وتنفق ما يتراوح بين (3%-5%) من دخلها الإجمالي في البحث والتنمية.

ويعد البحث العلمي الوسيلة الرئيسية لإيجاد المعرفة وتطويرها وتطبيقها في المجتمع، كما يشكل الركيزة الأساسية للتطور العلمي والتقني والاقتصادي، ويساهم في رقي الأمم وتقدمها، وهو بمثابة خطوة للابتكار والإبداع، ويمثل البحث العلمي إحدى الركائز الأساسية لأي تعليم جامعي متميز، ويعد من أهم المعايير التي تعتمدها الجهات العلمية في تصنيف وترتيب الجامعات سواء على المستوي المحلي أو القومي أو العالمي؛ ويقاس التقدم العلمي لبلد من البلدان بمدى الناتج البحثي والعلمي مقارنةً بالدول الأخرى.

ويسر مجلة الدراسات والبحوث التربوية أن تقدم لقرائها هذا العدد، وتتقدم أسرة المجلة بالشكر إلى جميع الباحثين الذين ساهموا بأبحاثهم في هذا العدد، وتجدد دعوتها لجميع الباحثين للالتفاف حول هذا المنبر الأكاديمي بمساهماتهم العلمية. وندعو الله عز وجل السداد والتوفيق.

رئيس التحرير

أ.د/ عبدالله عبدالرحمن الكندري

تخلي أسرة تحرير المجلة مسؤوليتها عن أي انتهاك لحقوق الملكية الفكرية، والآراء والأفكار الواردة في الأبحاث المنشورة لا تلزم إلا أصحابها

جميع الحقوق محفوظة لمجلة الدراسات والبحوث التربوية © 2020

Journal of Studies and Educational Researches
ISNN: 2709-5231
مجلة الدراسات والبحوث التربوية
المجلد (5)ـ العدد (13)ـ يناير 2025م

تصور مقترح لبرامج الشراكة التعليمية في مدارس التعليم العام في المملكة العربية السعودية في ضوء خبرات بعض الدول المتقدمة

أ. هيفاء بنت الحميدي الشمري *
ماجستير في الإدارة التربوية- معلمة في وزارة التعليم- المملكة العربية السعودية

أ. عهود بنت نايف الشمري
ماجستير في الإدارة التربوية- مشرفة تربوية في وزارة التعليم- المملكة العربية السعودية

* haifaalshammary555@gmail.com

استلام البحث: 2024/11/8 قبول النشر: 2024/12/15 تاريخ النشر: 2025/1/10

الملخص: هدف البحث إلى التعرف على برامج الشراكة التعليمية في مدارس التعليم العام في المملكة العربية السعودية، ووضع تصور مقترح لبرامج الشراكة التعليمية في ضوء خبرات بعض الدول المتقدمة، وتم استخدام المنهج الوصفي، وتم التوصل إلى تصور مقترح لبرامج الشراكة التعليمية في مدارس التعليم العام يهدف إلى إيجاد أكثر من مصدر لتمول التعليم العام وتوفير التمويل اللازم للإنفاق على التعليم العام وإشراك الحكومة والأفراد والهيئات والمنظمات في دعم تمويل التعليم، وتعزيز المسؤولية المشتركة بين المدرسة والمجتمع، وتبادل الخبرات واستثمار مهارات أطراف الشراكة وإمكاناتهم وزيادة فاعلية البرامج التي تقدمها المدرسة، والاعتزاز بالإنجازات والنجاحات بين المدرسة والمجتمع، ويتضمن عدداً من المراحل والعمليات التي تساعد في دعم فاعلية الشراكة التعليمية بين مؤسسات التعليم العام ومؤسسات القطاع الخاص والمجتمع المحلي.

الكلمات المفتاحية: الشراكة، الشراكة التعليمية، المملكة العربية السعودية، خبرات بعض الدول المتقدمة.

A proposed vision for educational partnership programs in general education schools in the Kingdom of Saudi Arabia in light of the experiences of some developed countries

Haifa Al-Hamidi Al-Shammari *
Master in Educational Administration- Teacher in Ministry of Education - Kingdom of Saudi Arabia

Ahood Naif Al-Shammari
Master in Educational Administration- Educational Supervisor in Ministry of Education - Kingdom of Saudi Arabia

* haifaalshammary555@gmail.com

Received: 8/11/2024 Accepted: 15/12/2024 Published: 10/1/2025

Abstract: The research aimed to identify educational partnership programs in light of international experiences. It also aimed to present a proposed design for an educational partnership program in light of international experiences. The research resulted in a number of recommendations, the most important of which are the following: and work to find the requirements and proposed mechanisms for building educational partnership in the Kingdom, preparing The plan to develop the pre-university education sector in light of the results of the sector analysis and in light of activating the partnership between public education institutions and the private sector,

motivating the local community to participate in formulating the school vision and honoring parents and the local community for participating in formulating the school vision, the necessity of reconsidering government regulations, Related to partnership between the public and private sectors in the field of education

Keywords: partnership, educational partnership, Kingdom of Saudi Arabia, experiences of some developed countries.

مقدمة:

استطاعت الدول المتقدمة من خلال الشراكة التعليمية في التعليم أن تسد الثغرات التي يعاني منها المجتمع، وتمثّل في الوقت ذاته موردًا جديدًا للتمويل، وتعزّز توفير كوادر إدارية متخصصة، وإيجاد نظام يحقق خدمات متميزة للمعنيين بالعملية التعليمية سواء الطالب أو المعلم أو المدير لذلك نجد أن السياسات التعليمية في الدول المتقدمة تهدف إلى تحقيق المزيد من التقدم في مجال الشراكة التعليمية فأصبحت الشراكة التعليمة من الموضوعات المهمة التي طُرحت بقوة في السنوات الأخيرة، وخاصة في الدول المتقدمة مثل أمريكا وبريطانيا وأستراليا، كاتجاه عالمي معاصر.

ويُعَدّ التعليم العام من الأدوات التي تسهم بفعالية في تكوين الفرد والمجتمع ورسم ملامحه في الحاضر والمستقبل معًا، وضمان طرق التطور السليم للمجتمع في مسيرته نحو طموحاته في التقدم والرقي في مختلف ميادين الحياة، فالتعليم هو القاطرة التي تقود المجتمع نحو الأخذ بعوامل التقدم والتنمية الشاملة والمستدامة، والمعبر الرئيسي لدخول حضارة القرن الحادي والعشرين التي تتميز بالتعقيد والنمو المتسارع في مختلف مجالات الحياة، وهو العقل المفكر بواقع المجتمع ومشكلاته وطموحاته، والبؤرة التي تنصهر فيها عقول أبنائه بهدف إعداد كوادر مهنية وأكاديمية، وتقديم خدمات لكل من الفرد والمجتمع والبيئة (السيد، 2017).

وقد حظي موضوع الشراكة التعليمية باهتمام كبير من قبل الحكومات في مختلف أنحاء العالم بعد أن اتضح أن عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية تعتمد على جمع إمكانات المجتمع وحشدها بما فيها من طاقات وموارد وخبرات كل من القطاعين العام والخاص، لتشارك في تنظيمات مؤسسية تتولى إنشاء وتشغيل المشاريع بمختلف أنواعها، وذلك بعد أن واجهت التنظيمات المؤسسية تحديات وصعوبات في تحقيق الأهداف التنموية بالمستويات الطموحة المستهدفة؛ حيث أصبحت الشراكة بين القطاعين العام والخاص ظاهرة مسيطرة عالمياً خلال السنوات العشر الأخيرة، نتيجة لعدم كفاية الاستثمارات والضغوط المتزايدة على الميزانيات الحكومية، فضلاً عن القلق العام تجاه عدم كفاية الخدمات التي تقدمها المؤسسات والمنظمات الحكومية (دكروري، 2011).

وفي إطار التعليم أشار طه (2014) إلى أنّ الشراكة تمثل صياغة جديدة للعلاقة بين القطاع التعليمي والقطاع الخاص، لتصبح علاقة تتكامل فيها مسؤولية الدولة تجاه التعليم مع منظمات المجتمع المدني من أجل تطوير التعليم وتحسينه بصورة دائمة. والشراكة مفهوم من المفاهيم والمبادىء العالمية التي تحكم العملية التعليمية

وتربطها بنظم التعليم المعاصرة، وتعمل على تحقيق ضمان جودة العملية التعليمية في مدارس التعليم العام. وبذلك أصبحت الشراكة مدخلاً سائداً؛ حيث أسهمت في تخفيف العبء الاقتصادي في معظم حكومات دول العالم، كما نشرت روح المشاركة والتعاون في تحقيق التنمية (Ahmed& Phenella 2015).

إن الشراكة عملية تعكس رغبة المجتمع، واستعداده للاندماج والمساهمة الفعَّالة في جهود تحسين التعليم والبحث العلمي وتطويرهما، وقد أدت الحاجة في هذا العصر إلى أن تصبح الشراكة بين مؤسسات التعليم والمؤسسات المجتمعية ثقافة تتجلى في ممارسات وعلاقات تواصل يومية؛ وذلك نظرًا لما يشهده العصر الحالي من ثورات علمية متلاحقة وتطورات في كافة مجالات الحياة، الأمر الذي انعكس على مؤسسات التعليم التي لم تعد قادرة على الاضطلاع والقيام بأدوارها بمعزل عن المجتمع بمؤسساته وهيئاته، مما فرض عليها ضرورة الانفتاح على البيئة من حولها، وهو ما عزز إقامة علاقات شراكة مع مؤسسات المجتمع (خليل، 2005).

ويهدف التعليم إلى الحفاظ على التماسك الاجتماعي للمجتمعات، لأنه يعمل على توسيع دائرة المصالح المشتركة بين الأفراد، وبالتالي يؤدي إلى زيادة التماسك بينهم، وهذا هو السر في اقتران النهضة الاجتماعية بإصلاح التعليم، حيث إن المجتمعات لا يكتب لها النجاح إلا إذا اصطحبها وعي اجتماعي يؤلف القلوب حولها ويضمن لها تعاون الأفراد، ومثل هذا لا يتحقق إلا عن طريق التعليم (جوان، 2013).

ويعد التعليم أحد أهم آليات التكوين الاجتماعي للشخصية الإنسانية، وهو العنصر الأكثر وضوحاً وتأثيراً على النشاط والحركة والمشاركة الاجتماعية، كما أن العلاقة بين التعليم والشراكة على الأصعدة المختلفة في الحياة علاقة طردية دائماً، إذ يكاد يوجد إجماع على الدور الوظيفي للتعليم في نضج الوعي الاجتماعي، ومن ثم دعم وتنمية المشاركة في العملية التعليمية، وعليه يهدف البحث إلى إيجاد تصور مقترح لبرامج الشراكة التعليمية لمدارس التعليم العام في المملكة العربية السعودية وفقاً لخبرات بعض الدول المتقدمة.

مشكلة البحث:

يواجه النظام التعليمي في المملكة العربية السعودية العديد من التحديات والمشكلات التي تنشأ نتيجة للتطورات المتلاحقة التي يشهدها عالم المعرفة، وتنشأ كنتيجة طبيعية للأوضاع الجديدة التي ترافق التطور أو تنجم عنه والمتأمل في الوضع الراهن للتعليم العام في المملكة العربية السعودية بصفة عامة، يجد أنه يعانى من نواحي ضعف وقصور أشارت إليها العديد من الدراسات منها دراسة (الداود، 2017) التي أشارت إلى مشكلة روتينية الأداء: حيث إن القوانين التي تحكم المؤسسات التعليمية في الغالب قوانين صدرت منذ فترة زمنية طويلة على الرغم من تطوير بعضها، إلا أن روحها بقيت على حالها مقيدة للعمل ومانعة لأي مبادرات أو جهود تطويرية، ودراسة (عطية، 2017) التي أشارت إلى اعتماد التعليم على ميزانية الدولة نظرًا لأن الاعتمادات المالية للتعليم تتمثل في الغالب فيما تخصصه الدولة وتكاد تكون المصدر الرئيسي إن لم يكن الوحيد لممارسة كافة الأنشطة داخل مدارس التعليم العام،

وعلى الرغم من وجود بعض الوحدات ذات الطابع الخاص إلا أن إيراداتها غالبًا ما تذهب لدفع المكافآت وتغطية النفقات.

ودراسة (السيفاني، 2021) التي أشارت إلى مشكلة تقليدية البرامج التعليمية: حيث إن المقررات الدراسية في غالبية المدارس غير مترابطة مع بعضها بعضاً وأحيانًا متناقضة، وغالبًا لا تسمح للطلاب بالتفكير العلمي أو الابتكاري، فهي لا تؤهل الطلاب للتعامل مع التحديات والمتغيرات العالمية.

كما أشارت دراسة (المالكي وسرور، 2021) إلى تدني مستويات الأداء، ويرجع ذلك إلى أن الطلاب غالبًا ما يعتمدون على كتاب مقرر للمادة، بالإضافة إلى الامتحانات التي غالبًا ما تقيس القدرة على الحفظ بعيداً عن قياس مستويات التفكير، وتوصلت دراسة (الديب وباحمدان، 2022) إلى ضعف التعاون بين مؤسسات التعليم ومؤسسات الإنتاج الحكومية والخاصة، وبالتالي انخفاض الارتباط بين البحث والتطوير في الوقت الذي ارتبط فيه التطوير بالبحث في غالبية دول العالم حيث لم يعد هناك بحث بلا استخدام، وكذلك لم يعد هناك تطوير بلا بحث، وضعف توظيف المستحدثات التكنولوجية في الإدارة التعليمية: ويلاحظ أن التعليم من أقل الميادين في المجتمع استجابة لهذه المستحدثات مقارنة بميادين أخرى نظرًا لضياع الوقت في متابعة الأعمال التعليمية ومحدودية ساعات العمل، بالإضافة إلى ضغوط العمل على العاملين، ويلاحظ تأثير جودة الإدارة واستخدامها للمستحدثات التكنولوجية في جودة التعليم.

وبناء عليه يتضح أن التعليم يواجه تحديات في تحقيق الأهداف التي يسعى إليها، وذلك نظراً لنقص الموارد المالية وحاجة بعض المؤسسات التعليمية إلى بناء شراكات فعالة مع قطاعات المجتمع المحلي، ومن هذا المنطلق تسعى الدراسة إلى إيجاد تصور مقترح لبرامج الشراكة التعليمية لمدارس التعليم العام في المملكة العربية السعودية في ضوء خبرات بعض الدول المتقدمة.

وتسعى الدراسة الحالية إلى الإجابة عن التساؤلات التالية:

1. ما سبل تحقيق الشراكة التعليمية لمدارس التعليم العام في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة؟
2. ما التصور المقترح لبرامج الشراكة التعليمية لتمويل مدارس التعليم العام في المملكة العربية السعودية في ضوء خبرات بعض الدول المتقدمة؟

أهداف البحث:

1. التعرف على سبل تحقيق الشراكة التعليمية لمدارس التعليم العام في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة.
2. وضع تصور مقترح لبرامج الشراكة التعليمية لتمويل مدارس التعليم العام في المملكة العربية السعودية في ضوء خبرات بعض الدول المتقدمة.

أهمية البحث:

تتجلى أهمية هذه الدراسة في التالي:

1- تناول الدراسة لموضوع برامج الشراكة التعليمية في مدارس التعليم العام في المملكة العربية السعودية من شأنه أن يؤثر على زيادة فاعلية النظام التعليمي وزيادة كفاءته التعليمية الداخلية والخارجية، مما يساعد على تحسين عوائد التعليم وتقليل المفقود منه، وذلك بالاستفادة من نتائج الدراسة لخدمة الميدان التربوي وتطوير العملية التعليمية وإصلاحها.

2- قد يفتح البحث الحالي آفاقًا أوسع في مجال الشراكة التعليمية؛ حيث يعد امتدادًا للدراسات السابقة في هذا المجال، كما يعد في ذات الوقت تمهيدًا لدراسات أخرى جديدة.

3- قد يفيد البحث الحالي في تنمية المجتمع وتحقيق تقدمه الاقتصادي؛ مما يُحفز المدارس والمؤسسات المنتجة للمعرفة على المزيد من الإبداع والابتكار.

4- قد يسهم البحث في تطوير أنشطة وبرامج الشراكة التعليمية في مدارس التعليم العام في المملكة العربية السعودية في ضوء خبرات بعض الدول المتقدمة.

حدود البحث:

- **الحدود الموضوعية:** اقتصر البحث على تقديم تصور مقترح لبرامج الشراكة التعليمية في مدارس التعليم العام في المملكة العربية السعودية في ضوء خبرات بعض الدول المتقدمة.
- **الحدود البشرية:** تضمنت عينة من رؤساء الأقسام في إدارات التعليم في المملكة العربية السعودية ومديري ومعلمي مدارس التعليم العام في منطقة حائل.
- **الحدود المكانية:** اشتملت على إدارة التعليم العام بمنطقة حائل في المملكة العربية السعودية.
- **الحدود الزمانية:** تم إجراء البحث في العام الدراسي 1445هـ- 2024م.

مصطلحات البحث:

- **الشراكة التعليمية:**

هي أسلوب عمل جماعي يهدف إلى تحقيق مزايا عديدة للفرد والمجتمع ملتزمة في ذلك بقيم العمل والتطوع والاختيار، وتعرف بأنها "رغبة واستعداد المجتمع للمشاركة الفعالة في تحسين التعليم وزيادة فاعلية المدرسة في تحقيق وظيفتها التربوية وزيادة اهتمام المجتمع المحلي بملكية العملية التعليمية والمساهمة فيها، فالمشاركة التعليمية هي العملية التي من خلالها تتاح الفرصة لأكبر عدد من المؤسسات في المجتمع للمساهمة بالفكر والمشورة والموارد المادية والبشرية من أجل تطوير العملية التعليمية (عيبدات والعبادي، 2008).

وتعرف الباحثات الشراكة التعليمية إجرائياً بأنها التعاون بين وزارة التعليم ممثلة بمؤسسات التعليم العام في المملكة العربية السعودية ومؤسسات المجتمع المحلي وتتم من خلال التشارك بالخبرات والأصول المتاحة لكل من

الطرفين، وذلك للمساهمة في النهوض بالقطاع التعليمي ودعمه وتطويره وتحقيق مخرجات نوعية والوصول للأهداف المشتركة لدى الطرفين وتحقيق المنفعه العامة.

- **التصور المقترح:**

هو تخطيط مستقبلي مبني على نتائج فعلية ميدانية من خلال أدوات منهجية كمية أو كيفية لبناء إطار فكري عام تتبناه فئات الباحثين أو التربويين في صورة افتراضات أساسية أو قيم أو مفاهيم، تتصل بالإنسان والكون والحياة والمجتمع (زين الدين، 2013).

ويعرف البحث التصور المقترح إجرائياً بأنه إطار تنظيمي نظري تطبيقي يوضح برامج الشراكة التعليمية وكيفية توظيفها من خلال نتائج الجزء النظري للدراسة ونتائج الدراسات السابقة، ومن خلال الاستفادة من خبرات بعض الدول المتقدمة.

الخلفية النظرية للبحث:

1- نشأة الشراكة:

أخذ أسلوب الشراكة في الظهور منذ أواخر عقد الثمانينيات من القرن العشرين والذي برز في أزمة المديونية الدولية وما تبعها من نقص في الموارد المالية الموجهة للاستثمار، خاصة في البنى التحتية للخدمة العمومية، لذلك كان لابد من تدبر الأمر لإيجاد مصادر تمويل مواتية لهذه الاستثمارات لتكون هذه الشراكة هي أحد الحلول لهذه المسألة، لذلك ظهر هذا التوجه في العديد من دول العالم على اختلاف مستوياتها الاقتصادية، متمثلاً في إيجاد دور فاعل للقطاع الخاص في تخفيف أعباء الدولة لإنجاز المشاريع في القطاعات الاقتصادية المختلفة (حمدونه 2017، 46).

ويؤكد المتخصصون في العلوم الاجتماعية والتربوية على قيمة الشراكة، حيث بدأ مفهوم الشراكة في التعليم بالظهور في التسعينيات من القرن العشرين في بعض الدول مثل كندا والولايات المتحدة الأمريكية على وجه الخصوص قبل أن ينتقل المفهوم إلى العديد من الدول الأوربية مثل أسبانيا وفرنسا، ونصت عليه المواثيق العالمية بدءاً من مؤتمر القاهرة للسكان والتنمية عام 1994 (خوجه والمنقاش، 2019)، وباعتبار أن الشراكة في التعليم مفهوم حديث نسبياً ظهر نتيجة لتلك الظروف والتغيرات الدولية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تمر بها جميع بلدان العالم واتساع تأثيرها على النظم التعليمية، مما أدى بالكثير من الدول إلى البحث عن مصادر وبدائل لتمويل التعليم (الدريج، 2016). لذلك ظهر نظام Public Private Partnership (PPP) كأحد الأنظمة الحديثة وهو نظام يصف العلاقة التعاونية التعاقدية طويلة الأجل بين القطاعين العام والخاص، بهدف الارتقاء بالتعليم والعمل المشترك جنباً إلى جنب في تمويل وتصميم وبناء وتشغيل المؤسسة التعليمية، والقيام بخدمات تعليمية أخرى وذلك وفق بنود العقد المتفق عليه، على أن تؤول أصول ملكية المؤسسات التعليمية للدولة (بن يزة 2019؛ شعبان، 2012).

2- مفهوم الشراكة التعليمية وأهدافها:

تعد الشراكة من أهم المفاهيم التي أصبحت أكثر تداولاً في المجالات الاقتصادية والزراعية والاجتماعية والخدمية والبحثية، فقد حظي هذا المفهوم باهتمام الباحثين في هذه المجالات باعتباره من أهم الركائز التي تستند عليها التنمية المستدامة. وتبنى فكرة الشراكة على قناعة أساسية مفادها أن الأطراف المشاركة والفاعلة تندرج في إطار علاقة تنظيمية مؤسسية واضحة ومحددة، تستطيع من خلالها جميع الأطراف المشاركة الاستفادة من الأطر الموضوعة في تنفيذ المشروعات المتفق عليها (الحربي، 2023).

وعرفها النجار (1999) بأنها شركتان أو أكثر تتفقان على إعداد وتطوير إستراتيجية طويلة الأجل بغرض قيادة السوق العالمي أو خدمة محددة عن طريق تخفيض التكاليف، وتطبيق التسويق العالمي المُتميز، والاستفادة من المزايا التنافسية المطلقة أو البيئة المُتاحة لأحد الطرفين أو لكل منهما.

وعرفها Avis Vidal et. al (2002) بأنها "التزام بين طرفين أو أكثر لاستثمار المصادر المتاحة لتحقيق هدف مشترك، والوصول إلى سُبل لتبادل المنفعة". فكل طرف يعمل على استثمار ما يملك من إمكانات مثل: المال، والخبرة، والوقت، والبيانات، والسمعة، وفي المقابل يتوقع كل منهما تحقيق منافع مشتركة.

وعرفها السالم (2009) بأنها تظافر جهود المؤسسات المعنية بالبحث العلمي على المستوى الوطني؛ بحيث تتفق فيما بينها على تنسيق المبادرات الرامية إلى دعم المشروعات والبرامج البحثية.

كما عرفها الزبير (2009) بأنها انخراط كافة أطراف التنمية في عمليات تفاوضية مستمرة في عملية صناعة القرار واتخاذه، ويترتب عليها نوع من الاتفاقات الملزمة لتوزيع كفء للأدوار المتفق عليها بين هذه الأطراف، وضمان توظيف كل الموارد المحلية المتاحة. والشراكة عملية مؤقتة ومحددة بمدى زمني قصير، وتركز على قضايا آنية وملحة، وتتم بغرض حل مشكلات معينة مثل تلك التي تحتاجها المؤسسات الخدمية، والتي تستغرق فترات زمنية محدودة لتلبية حاجات آنية معينة.

وعرف ناس (2009) الشراكة بأنها "انفتاح المؤسسة التعليمية، أياً كان مستواها أو المرحلة التي تنتمي إليها على مؤسسات أخرى تربوية أو غير تربوية توجد بينهما منافع مشتركة، ويخدم كل منهما الآخر بدرجة عالية من الندية وبما يحقق التوافق والانسجام بينهما، وبالتالي إشباع رغبات كل طرف من الآخر.

ويمكن تعريفها بأنها الحالة التي يكون عليها الشريك الذي يسهم في نفس النشاط، وقد يكون هذا الشريك فردًا أو جماعة أو مؤسسة، وتعرف أيضًا بأنها مصالح مشتركة أو علاقات تعاقدية مبنية على اتفاقيات متبادلة استجابة للأولويات المتعلقة بالتنمية مع تحقيق مبادئ الشفافية والمحاسبية، في ضوء التنسيق مع جميع المشاركين في عمليات التنمية (المالكي وسرور، 2021).

والشراكة عبارة عن عقد اتفاق بين طرفين أو أكثر يسهم كل منهما بدور في القيام بمشروع ما أو الاضطلاع بنشاط ما يستهدف التكامل بين هذه الأطراف؛ لتحقيق التنمية في هذا المجال والذي بدوره يؤدي إلى تحقيق التنمية المجتمعية الشاملة. لذلك يمكن التوصل إلى أن الشراكة تعتمد أكثر نظام التعاقد الرسمي أو شبه الرسمي، حيث تتحدد فيه مسؤوليات كل شريك ويحاسب على هذه المسؤولية أمام الشريك الآخر (المحلفي ومحمد، 2021)

وفي ضوء التعريفات السابقة يتضح التالي: اتفقت معظم التعريفات على أن الشراكة هي اتفاق بين طرفين أو أكثر الغرض منه تحقيق هدف مُشترك، وأكدت أيضًا على التوافق بين الأفراد، وأن كل طرف عليه أن يُقدم للآخر ما لا يستطيع الآخر إنجازه منفردًا، كما أشارت إلى أن أساس الاتفاق وجود عقد مُبرم يوضح فيه ما للأطراف من حقوق وما عليها من واجبات وأدوار.

وتعرف الشراكة في النظام التعليمي بأنها ممارسة من أجل تعزيز مشاركة المجتمع في العملية التعليمية سواء في تحفيز الطلبة، أو دعم المناهج، أو في توفير الأجهزة والمعدات (Clark،1992).

وكذلك تعرف الشراكة في النظام التعليمي بأنها الأنشطة التعليمية التي تستهدف تحسين جودة التعليم، والتي تنفذ من خلال شراكة فاعلة وإيجابية من المجتمع ومؤسساته لتضمن استمرارية هذه الأنشطة، وتضافر الجهود الأهلية مع الحكومية لتقديم مساهمات عينية، وغير عينية لإحداث تحسين في جودة العملية التعليمية (سالم، 2006، ص93).

وتشير خوجه والمنقاش (2019) إلى أن الشراكة في التعليم هي تلك العلاقة بين طرفين أو أكثر، والتي توجه لتحقيق أهداف معينة، وتستند على اعتبارات المساواة والاحترام والعطاء المتبادل بصورة تكاملية وتشاركية حيث يقدم كل طرف إمكاناته البشرية والمادية والفنية.

وترى الباحثات أن أهداف العلاقة بين مدارس التعليم العام ومؤسسات المجتمع تتمثل فيما يلي:

- التمكين من التعامل مع مشكلات واقعية والمساهمة في إيجاد الحلول المناسبة لها.
- معاونة النشاط المجتمعي بالأساليب العلمية التي تؤدي إلى تطوير وخلق أساليب جديدة يترتب عليها وفرة المجتمع وتحسينه.
- ربط إستراتيجيات التعلم والتعليم في المدارس بمشكلات ومتطلبات التطوير الشامل لمؤسسات المجتمع.
- التوصل إلى نظام يضمن الاتصال والتنسيق المستمر بين مؤسسات التعليم ومؤسسات المجتمع.
- ضمان الإفادة من الموارد والإمكانات المتاحة بمؤسسات المجتمع في تطوير منظومة التعليم.
- المساهمة في تحقيق أهداف التنمية لمؤسسات المجتمع في ظل اهتمام الدولة بهذا المجال.
- تكامل دور أعضاء الفريق البحثي والجهات الداعمة والجهات المستفيدة، والذي ينتج عنه جمع كافة الخبرات

والإمكانات المتاحة للمشروع البحثي في بوتقة واحدة، مما يؤدي إلى مخرجات عالية الجودة لا يمكن تحقيقها من قبل كل فريق على حدة.

3- أهمية الشراكة التعليمية ومميزاتها:

مما لا شك فيه أن لتطور المؤسسات المجتمعية أثر مباشر على التنمية الاقتصادية؛ لهذا فإن علاقة الشراكة بين التعليم ومؤسسات المجتمع غاية في الأهمية، حيث تعد هذه العلاقة من المقومات الرئيسية لتطوير القطاعات المجتمعية. وقد مكنت هذه الشراكة من التوصل إلى ابتكارات هائلة كانت الأساس في التطور الهائل الحادث في الاقتصاديات المتقدمة، ففي هذه الاقتصاديات يلجأ صانع القرار إلى مؤسسات التعليم للقيام بالدراسات والمقارنة المنهجية للمشاكل التي تواجهها المؤسسات المجتمعية، وقد أدت هذه المنهجية في العلاقة إلى إرساء تقاليد وقيم لصناعة القرار، مما أحدث تراكمًا كميًا ونوعيًا في المعلومات جعلت مؤسسات التعليم جزءاً لا يتجزأ من التنمية الشاملة (عطية، 2013).

ويُمكن لقادة المجتمعات عن طريق الشراكة مع قطاع المجتمع ومؤسساته تطوير النظم التعليمية؛ حيث تسعى عملية الشراكة إلى تحالف الجهود من أجل تحقيق أهداف عامة ومشتركة، وتحديد شبكات عمل مشتركة ومستمرة، وتطوير حلول شاملة تساعد المجتمعات على تحقيق أهدافها الاقتصادية والتعليمية والاجتماعية (الحربي، 2018)

وللشراكة التعليمية مع المجتمع أهمية قصوى في تنمية الوعي لدى جميع أفراد المجتمع، وتتضح أهمية الشراكة فيما يلي:

- تساهم الشراكة التعليمية في ترشيد الإنفاق في مجال التعليم وتنويع مصادر تمويله، بالإضافة إلى توفير الوقت والجهد والتوصل إلى نتائج تساهم في تحقيق الأهداف المرغوبة.
- الشراكة التعليمية تسعى إلى بناء علاقات قوية بين المؤسسة التعليمية والمجتمع الخارجي، مما يجعل التعليم وسيلة لتحقيق أهداف المجتمع.
- تسهم الشراكة التعليمية في تقديم حل جزئي لمشكلة تمويل التعليم والذي يعد أحد التحديات التي تواجه المجتمعات نتيجة لتزايد أعداد السكان، والحاجة إلى توفير تعليم يتسم بالجودة لجميع المواطنين.
- الشراكة التعليمية تسعى إلى تنمية الوعي الثقافي والمهني لدى أفراد المجتمع.
- تساعد الشراكة التعليمية في حل المشكلات المختلفة للمؤسسة التعليمية، ومواجهة العديد من الصعوبات والتحديات على المستويات المادية والإدارية والتنفيذية، مما يجعل المؤسسة التعليمية قادرة في مواجهة التحديات وحل المشكلات.
- الشراكة التعليمية تسعى إلى مقاومة الفقر بين جميع أفراد المجتمع، من خلال إحداث التوازن في العمل بين جميع المؤسسات وبين المجتمع، وإعداد أفراد المجتمع وتأهيلهم بحيث يكونوا قادرين على العمل في أي وقت،

وتحت أي ظرف من الظروف التي تعد تحدياً لأفراد المجتمع، ومن ثم تسعى الشراكة التعليمية إلى إحداث تعاون بين جميع أفراد المجتمع للتغلب على البطالة وما يتعلق بها من مشكلات اجتماعية.

- الشراكة التعليمية تسعى إلى تنمية الثقافة والوعي البيئي لدى جميع أفراد المجتمع، حيث تتعاون جميع المؤسسات المختلفة، كوزارة البيئة، والإعلام، والتربية والتعليم، ووزارة الصحة وغيرها من المؤسسات الأخرى ذات الصلة بالوعي البيئي لتوعية أفراد المجتمع بالحفاظ على بيئتهم، وما هي الآثار الإيجابية المترتبة على ذلك، وتوعيتهم بالتلوث البيئي وما يترتب على ذلك من الآثار السلبية (الشهراني، 2022).

وتشير الأدبيات المعاصرة إلى أهمية الشراكة بين أجهزة التعليم والمؤسسات المجتمعية؛ وذلك للأسباب الآتية:

أ. أصبح العمل يعتمد على قواعد المعرفة والتكنولوجيا، ولا سبيل إلى نقل المعرفة وتطبيق التكنولوجيا إلا من خلال مراكز البحث العلمي.

ب. إن سرعة التقدم المعرفي والتقني جعلت مبدأ التعليم المستمر ضرورة لازمة لضمان ارتفاع معدلات الأداء والمجتمع.

ج. تمر أساليب المجتمع وأدواته ووسائله بتحولات مستمرة، بسبب التطور المستمر في تكنولوجيا الإدارة، والبرمجة، وبحوث العمليات؛ مما أحدث خللاً مستمراً في هيكلة العمالة.

د. وجود فجوة معرفية تكنولوجية للسعي إلى التقدم، ومن ثم يجب أن تكون المؤسسات التعليمية دوماً هي النافذة التي تُطلّ منها مؤسسات المجتمع على التقدم، وتستشرف المستقبل.

هـ. إن تكلفة التعليم في ارتفاع مستمر، وتحتاج هذه المؤسسات إلى دعم متواصل وإلى مصادر تمويل غير تقليدية؛ لذلك يجب أن تكون مؤسسات المجتمع من بين هذه المصادر (محجوب والسكران، 2023).

وتتمثل إحدى مميزات الشراكة بين التعليم والمؤسسات المجتمعية في تنمية روح المبادرة الاستثمارية للتعليم، والحرص على الفاعلية والكفاءة، وتنمية التنافسية، والعناية بالمهارات. وفي المقابل يمكن للتعليم أن يجلب للمؤسسات المجتمعية معرفته الغزيرة، وقدراته العلمية، واهتمامه بالمدى الطويل، والآثار المضاعفة لنتائج بحوثه الأساسية، لذلك على التعليم أن يتكيف مع التحولات التي تطرأ على بيئة العمل، دون أن يعني هذا فقده لهويته وأولوياته الخاصة المُتعلقة باحتياجات المُجتمع ككل (عبد الرازق، 2020).

كما أن الشراكة التعليمية بين القطاعين العام والخاص تتضمن مزايا وفوائد كبيرة منها:

- توظيف رأس مال القطاع الخاص وما يمتلكة من معرفة وخبرة يعد عنصراً حاسماً لتنفيذ المهام وتحقيق الأهداف (الشريف 2016).
- توفير الموارد المالية اللازمة لتجويد التعليم والوفاء بمتطلباته، ومشاركة الأفراد والمؤسسات في رسم السياسات التربوية والتخطيط للعملية التعليمية، وتعميق جهود مؤسسات المجتمع المدني مما يعزز قيم المسؤولية الإجتماعية (العجمي، 2003).

- تحقيق التكامل بين القطاعين العام والخاص في الممارسات الفنية التي يتم تنفيذها عن طريق التعليم وتنمية قيمة المشاركة والمسؤولية المجتمعية نحو المؤسسات التعليمية والتعليم (الوكيل، 2015).
- إتاحة الفرصة للقطاع العام (الحكومي) لتحسين أوضاعه المالية وخلق القيمة المضافة التي توفرها المرونة المالية مع تحسين قدرته الإدارية، وفي ذات الوقت توجيه الكفاءات والخبرات إلى تنفيذ مشاريع البنية التحتية الكبرى وتشغيلها.
- مبادرات شراكة القطاعين العام والخاص ليست فقط وسيلة لتمويل البنية الأساسية العامة، بل أيضاً أداة قوية لإيجاد وسائل ادخار التكلفة، وتحسين جودة وكفاءة الخدمات العامة في ضوء ضوابط محددة (Tochitskaya، 2007).

ومن مزايا الشراكة التعليمية أيضًا ما يلي:

- تُتيح الشراكة فرصًا عظيمة ومغرية للعاملين من ناحية التطبيق الميداني؛ حيث يوظف المشاركون مهاراتهم ومعارفهم لمواجهة التحديات والقضايا التي تكون محور اهتمام الشركاء خارج نطاق المدرسة.
- تعمل الشراكة على إتاحة الفرصة للمؤسسات المجتمعية لتغيير وتطوير برامجها ومشاريعها ومنتجاتها وفقًا للمنهجية المتبعة في ضوء مثل هذا التعاون، بما يتناسب مع حاجة المستفيدين وأهداف هذه المؤسسات والشركات.
- تعمل الشراكة على توفير فرص تبادل الخبرات بين الطرفين، وكذلك من لهم علاقة بهما وهم من الطلاب والمتدربين في الطرف الأول، ومن الموظفين والعاملين والمهنيين في الطرف الثاني.
- إن الشراكة من شأنها تنمية دخل المدرسة، وتعزيز انفتاحها على قضايا المجتمع، وبناء الروابط العلمية والاقتصادية معه، وذلك من خلال توفير الكثير من الفرص والمجالات لتدريب الطلاب وتطوير المناهج والمقررات وفقاً لسوق العمل وحاجات المجتمع.
- تُمثل الشراكة بكافة أنواعها ومستوياتها فرصة لربط المعلمين بمؤسسات المجتمع وقضاياه ومشكلاته؛ بل هي الفرصة الأمثل لإجلاء الصورة غير الواقعية للمعلم بأنه بعيد عما يُعانيه المُجتمع من مشكلات، فهو إذن على المستوى الفردي يُحسن وضعه الشخصي والعلمي، وعلى المستوى الوطني يُسهم في تنمية المجتمع باعتباره من أفراد المجتمع، وهنا تنهض المدرسة بمسؤوليتها الاجتماعية (الحربي، 2018).

4- خصائص الشراكة التعليمية:

للشراكة خصائص تميزها، حددها النجار (1999) في أنها: ذات طابع تبادلي تعاوني حيث يقدم كل عضو أفضل ما لديه لنجاح الشراكة للطرف الآخر، ويجب أن يتم تنظيم العلاقات بين الشراكات على أسس أفقية ورأسية بغرض تبادل التكنولوجيا، وبناء قاعدة قوية من الموارد الضرورية.

وحدد هولاند (Holland, 2005) خصائص الشراكات الفاعلة والمستمرة، كالتالي: أنها قائمة على اكتشاف وتحديد الأهداف والمصالح المشتركة بين الأطراف، ويتم من خلالها الوصول إلى اتفاق مشترك، وتطوير خطة عمل

متكافئة بشكل تعاوني بين الأطراف، وتكون التوقعات وقدرات كل طرف والنتائج واضحة وناجحة في قياس كلٍ من الجوانب المؤسسية والمجتمعية التي تمثل مخرجات الشراكة، والمشاركة في التحكم والإدارة لاتجاهات الشراكة والمصادر المتاحة، والتركيز على نقاط القوة التي يملكها كل طرف، وتحديد الفرص المتاحة لتحقيق النجاح المبكر، والتركيز على الرؤية ثنائية الأبعاد، والتي تهتم بتبادل الخبرات والتعلم وبناء القدرات، والاهتمام بعملية الاتصال، ومحاولة زرع الثقة بين الأطراف، والالتزام بالتقييم المستمر لعملية الشراكة وكذلك المخرجات.

5- متطلبات الشراكة التعليمية:

ينبغي توافر مجموعة من المتطلبات للازمة لتحقيق الشراكة في المؤسسات التعليمية وضمان نجاحها ويمكن إجمال أهم تلك المتطلبات فيما يلي:

- قناعة القيادات في المؤسسات التعليمية ومسؤولي المؤسسات الخدمية وقطاعات العمل والإنتاج بأهمية الشراكة والمنفعة المتبادلة من جراء الشراكة المجتمعية.
- وجود رؤية مشتركة وتعاون واتفاق حول الأهداف والإستراتيجيات، ووجود جدول زمني محدد لتحقيق ذلك؛ لأن الاختلاف على هذه الأساسيات والتعارض فيها يؤدي إلى تعثر الشراكة وعدم إتمامها.
- توفير قاعدة بيانات وشبكة معلومات مشتركة عن احتياجات الأفراد والمؤسسات، ومتطلبات القطاعات ومشكلاتها، والخدمات والأنشطة المختلفة.
- نشر ثقافة الشراكة بين منسوبي المؤسسات التعليمية والقطاعات الخاصة وأفراد المجتمع من خلال الكتيبات الإرشادية واللقاءات المفتوحة والدورات التدريبية وورش العمل التحفيزية.
- الأخذ بمبدأ الكفاءة في اختيار فريق العمل من الطرفين، والذين لديهم قدرة حقيقية وكفاءة عالية على التعامل مع مشكلات المجتمع وقضاياه، والبعد عن المجاملة في اختيارهم (محمود، 2002، 176).
- التواصل المستمر والاستماع الجيد، وأن تكون هذه الاتصالات مفتوحة بين الطرفين بما يسمح بتبادل المعلومات اللازمة لإنجاح الشراكة، مع مراعاة السرية والخصوصية (الظفر، داود، خليل، 2014، 115).
- المرونة وقابلية الخطط والإستراتيجيات للتعديل وفقاً للمتغيرات الجديدة، والحرص على تحقيق المنافع والمصالح المتبادلة، وتقديم كل طرف للتسهيلات اللازمة لنجاح الشراكة.
- وجود بنية تحتية مؤهلة بالكوادر البشرية والمتطلبات المادية اللازمة لدعم الشراكة بين المؤسسات التعليمية والمؤسسات المجتمعية، والمساهمة في تحقيق أهداف كل الأطراف.
- الإعلان في وسائل الإعلام المختلفة عن الشراكات التي تتم بين المؤسسات التعليمية ومؤسسات القطاع الخاص والمجتمع، وتوضيح الفوائد التي تعود على الأطراف من جراء هذه الشراكة؛ وذلك لحث وتشجيع القطاعات الأخرى.
- تشجيع منسوبي المؤسسات التعليمية من أساتذة وطلبة على تقديم خدماتهم للمجتمع، ومشاركتهم في برامج الشراكة التعليمية داخل وخارج المؤسسة التعليمية، وتقديم الدعم الكافي لهم (إسماعيل، 2013، 5383).

6- معوقات الشراكة التعليمية:

هناك العديد من التحديات والقيود التي تحول دون الشراكة ما بين مؤسسات التعليم والقطاع الخاص والمجتمع، ومنها ما يلي:

- عدم وضوح الإستراتيجيات والخطط والبرامج حول الشراكة، بالإضافة إلى غياب التشريعات والقوانين التي تيسر الشراكات بين قطاع التعليم العام والقطاع الخاص والمجتمع.
- قلة الإحصاءات والمعلومات الدقيقة عما يقدمه القطاع الخاص لقطاع التعليم العام، الأمر الذي يؤدي إلى هدر الطاقات وبعثرة الجهود.
- ضعف الاتصال بين مؤسسات التعليم العام والخاص ومؤسسات المجتمع وغياب آلية الاتصال الفعال.
- قلة إعداد مشاريع متكاملة مقرونة بدراسات جدوى اقتصادية واجتماعية من قبل قطاع التعليم العام وتقديمها لمؤسسات وشركات القطاع الخاص والمجتمع لتوفير التمويل ودعم تلك المشاريع ولو على مراحل وبشكل تدريجي.
- غياب آليات قياس الأثر للمشاريع خصوصاً على المدى البعيد، وافتقارها إلى ما يثبت مصداقيتها.
- حداثة تجربة التعاون والتنسيق بين مؤسسات التعليم العام والقطاع الخاص والمجتمع، حيث تعتمد المؤسسات التعليمية على الإنفاق الحكومي الكامل.
- ضعف دور الإعلام في نشر ثقافة الشراكة التعليمية في القطاعات المجتمعية المختلفة، الأمر الذي أدى إلى عدم وضوح الاحتياجات التعليمية للمجتمع.
- قلة بث الوعي العام عبر المؤتمرات والندوات وورش العمل بشأن المسائل المتعلقة بالشراكة التعليمية بما في ذلك تشجيع مختلف مؤسسات القطاع الخاص والمجتمع على المشاركة الفعالة.
- إيمان المجتمع الكامل بمجانية التعليم وتحمل الدولة كامل نفقاته التشغيلية، وبالتالي عدم الحاجة إلى إسهام المجتمع بأفراده ومؤسساته في دعم النفقات التعليمية.
- التعقيدات الإدارية وجمودها وبطء الأداء في دعم الشراكات التعليمية (المشرفية، 2021).

7- برامج الشراكة التعليمية في مدارس التعليم العام في المملكة العربية السعودية:

أ- برنامج فصول موهبة:

ينفذ برنامج "فصول موهبة" بالتعاون مع أهم بيوت الخبرة التربوية والتعليمية، ليرفد الطلبة الموهوبين في المراحل الدراسية من الصف الرابع الابتدائي وحتى الثالث الثانوي بمناهج إضافية متقدمة ومعتمدة عالميًا، بالإضافة إلى المناهج المعتمدة من قبل وزارة التعليم.

محاور البرنامج:

- **اختيار المدارس:** يدور هذا المحور حول تطوير طرق ومعايير وأدوات مناسبة لاختيار المدارس المتميزة (الحكومية والأهلية) المستوفية لمواصفات الشراكة مع موهبة، وتطبيق تلك المعايير على المدارس الراغبة في الانضمام لبرنامج فصول موهبة وفق آليات ومراحل التقييم المختلفة، ومن ثم إعداد توصيات باختيار المدارس التي استوفت معايير الانضمام للبرنامج، بالإضافة إلى اختيار مقيّمين محليين لاختيار المدارس وتدريبهم على استخدام طرق ومعايير موهبة في اختيار المدارس، وتطوير أدوات وآليات لتحسين أداء المدارس المشاركة، وكذلك تنسيق أعمال التطوير المهني والتدريب لمنسوبي مدارس الشراكة مع محور التدريب.
- **التدريب والتطوير المهني:** يهدف محور التدريب إلى تثقيف الفئات المستهدفة بموضوع الموهبة والإبداع، وخصائص الطلبة الموهوبين، وكيفية التعامل معهم، وإلى توفير بيئة تربوية ثرية ترعى الموهوبين في الصفوف والمدارس والمجتمع الذي ينتمون إليه، وكذلك تهدف إلى إكساب المعلمين إستراتيجيات التعامل مع مناهج موهبة ودمجها بمناهج وزارة التعليم، وتعميق فهم معلمي الطلبة الموهوبين بالأخص بأنشطة مناهج موهبة، حيث يغطي التدريب كلًا من منسقي ومديري المدارس، والمعلمين، وأولياء الأمور.
- **المناهج:** يهدف هذا المحور إلى متابعة تنفيذ المناهج الإضافية المتقدمة في موضوعات العلوم والرياضيات، وتتكون هذه الكتب من العديد من الأنشطة المتقدمة والتي ستكون رديفًا لمناهج الوزارة وليست بديلاً عنها، حيث ستركز هذه المناهج على تنمية جوانب عدة في شخصية الطالب الموهوب كالمعرفة والفهم المتقدم للمفاهيم والموضوعات المطروحة من خلال إثراء معرفته بالمعلومات الحديثة والمعمقة ويتمثل ذلك بمهارات متطورة خاصة بالمواد الدراسية كمعرفة الأفكار الكبرى، ووضوح المفاهيم، وعمق البنى المعرفية المتعلقة بالمواد الدراسية، وتنمية القيم والاتجاهات والسمات مثل الاستقصاء، والمجازفة، والإبداع والثقة، والانفتاح العقلي، والتعاون، والمهارات بجوانبها المختلفة مثل التعميم، والاستدلال، ومهارات التفكير، والتأمل الذاتي، والاتصال والحوار.
- **التقويم:** يهدف محور التقويم إلى متابعة ومراقبة مدى نجاح برنامج فصول موهبة، وتجذير ثقافة التعلم المتمركز حول الطالب والتقويم من أجل التعلّم وليس فقط في التعلّم، والعمل على إعداد برامج تدريبية تستهدف جميع معلمي البرنامج وتتناول أشكال التقويم المختلفة كالتقويم الحقيقي، وتقويم الأداء، وتقويم الرفاق، والتقويم الذاتي، والتقويم من خلال المشاريع، وملف إنجازات الطالب.
- **دعم أولياء الأمور:** يهدف محور دعم أولياء الأمور إلى دمج أولياء الأمور في العملية التعليمية لأبنائهم وبناتهم، وذلك من خلال تنفيذ لقاءات تشمل التعريف بمناهج موهبة وطرق التقويم، وتعريفهم بدورهم في العملية التعليمية، ودعم أنشطة البرنامج في التواصل مع أولياء الأمور (موسسة الملك عبد العزيز للموهبة والإبداع، 2024).

ب- برنامج تطوير المدارس:

يُعد برنامج تطوير المدارس أحد المشاريع التطويرية الوطنية الطموحة لتطوير التعليم العام "تطوير"، ويهدف إلى الارتقاء بجميع مدارس التعليم العام في المملكة العربية السعودية؛ لكي تكون مدارس ملائمة لمتطلبات الحياة في القرن الحادي والعشرين، قادرة على إعداد النشء والشباب لمستقبل مشرق ومتميز، حيث يعمل هذا

البرنامج على مساعدة المدارس للقيام بدورها في تزويد الأجيال بجميع المعارف والمهارات وإكسابهم الاتجاهات الإيجابية بكل مهنية واحتراف، ليتحقق في أبنائنا المواطنة الصادقة، ورفع فاعليتهم في القدرة على التعامل مع المتغيرات المحلية والعالمية بغرض الإسهام في التطور المتسارع الذي تعيشه المملكة، وتحقيقاً للمشاركة الإيجابية في معادلة التنمية على كافة الأصعدة (طيب والوشمي، 2016).

ويأتي هذا البرنامج كأحد البرامج الرئيسية في الخطة الإستراتيجية التي وضعت المدرسة منطلقاً في بنائها للتحول من النمط التقليدي المقتصر على التعليم إلى مؤسسة تربوية متعلمة تهيئ بيئة للتعلم يسود فيها ثقافة التعاون والدعم المهني المبني على خبرات تربوية عملية، وتشجع على المبادرات التربوية النوعية بين منسوبيها سواء كانوا قيادات، أو معلمين، أو طلاب، وهي بهذا تمثل وحدة التطوير في إحداث تغييرات إيجابية بداخلها وفي بيئتها من خلال تفعيل الطاقات الكامنة فيها، وهو ما تم تسميته بأنموذج تطوير المدرسة (المسند، 2015).

وتشتمل المدرسة على كفاءات بشرية مؤهلة تأهيلاً عالياً في مجالاتهم يمتلكون مجموعة من المهارات والممارسات النوعية التي تسهم في تأهيل الطلاب، لكي يكونوا مواطنين صالحين مشاركين في عملية التنمية بإيجابية ومتمكنين من التعامل بوعي مع المتغيرات العالمية ومعطيات العصر.

والبرنامج الوطني لتطوير المدارس يعد أحد مرتكزات الخطة الإستراتيجية لتطوير التعليم العام في المملكة العربية السعودية، وقد أُطلق البرنامج عام 1432هـ/2011م، ويهدف إلى تحسين مستويات أداء المؤسسات التعليمية والمهنية، وأُسست لتطبيقه وحدات تطوير المدارس في إدارات التعليم بمناطق المملكة العربية السعودية ويخضع البرنامج لتحديثات مستمرة من قِبل وزارة التعليم، ليعمل وفق مفهوم "المجتمع التعلّمي"، الذي يتعاون فيه المعلمون لمساعدة الطلاب في تفعيل دورهم في عملية التعلّم. وفي الهيكلة الجديده لوزارة التعليم تم إلغاء وحدات تطوير المدارس في الإدارات التعليمية في المدارس واستبدالها بشركة تطوير (وزارة الإعلام، 2024)

ج- برنامج القسائم التعليمية:

توافقًا مع رؤية المملكة العربية السعودية 2030 أطلقت وزارة التعليم مشروع القسائم التعليمية، مع بداية العام الدراسي 1438/1437هـ، وتم إسناد إدارة وتشغيل المشروع إلى شركة تطوير التعليم القابضة، ويسعى البرنامج إلى العمل على توفير خدمة تعليمية متميزة لطلاب التربية الخاصة ورياض الأطفال وتهيئة فرص التحاق متساوية لتعليم متكافئ ومناسب وفق أعلى المعايير، بالإضافة إلى تشجيع القطاع الخاص على تطوير التعليم العام وترشيد الإنفاق الحكومي وتحقيق التوسع في التعليم الأهلي في جميع مدن ومناطق المملكة العربية السعودية، للوصول إلى أهداف وزارة التعليم لبناء مجتمع معرفي منافس عالمياً.

ويهدف مشروع معين للقسائم التعليمية إلى توفير خدمات تعليميه متميزة لطلاب التربية الخاصة ورياض الأطفال وتهيئة فرص التحاق متساوية لتعليم متكافئ ومناسب وفق أفضل المعايير، بالإضافة إلى تشجيع القطاع

الخاص على تطوير التعليم العام، وترشيد الإنفاق الحكومي لتحقيق التوسع في التعليم الأهلي، والمساهمة في تحقيق أهداف الإستراتيجية الوطنية للتعليم بالوصول إلى المعدلات الدولية في نسبة التحاق الأطفال ما دون سن التعليم بمرحلة رياض الأطفال، وتهيئة فرص التحاق متساوية لتعليم متكافئ ومناسب في المدارس لطلاب التربية الخاصة ورياض الأطفال، وتشجيع مشاركة القطاع الخاص في تطوير التعليم العام في مرحلة رياض الأطفال والتربية الخاصة، والمساهمة في ترشيد الإنفاق الحكومي على التعليم العام في مرحلة رياض الأطفال والتربية الخاصة، وتوفير فرص وظيفية للمعلمين والمعلمات السعوديين في القطاع الخاص (الوطبان، 2020).

8- خبرات بعض الدول في الشراكة التعليمية:

أ- **الإمارات العربية المتحدة:** مدارس الشراكات التعليمية في الإمارات العربية المتحدة هي نتاج للشراكة بين القطاع الحكومي والخاص، حيث تُقدم نظامًا تعليميًا ثالثًا للطلبة في إمارة أبو ظبي، ومن خلال هذه الشراكة الإستراتيجية بين القطاعين الحكومي والخاص يتم تبادل الخبرات العالمية بما يخدم الأجندة الوطنية لدولة الإمارات العربية المتحدة الرامية إلى خلق اقتصاد مستدام قائم على المعرفة، ويعتمد مشروع مدارس الشراكات التعليمية المنهج الأمريكي وهو يخدم طلبة المدارس الحكومية في إمارة أبو ظبي في مرحلة رياض الأطفال والحلقة الأولى، علماً بأنه سيتم متابعة افتتاح الصفوف المدرسية الأعلى وفق تقدم الطلبة التعليمي من صف لآخر (دائرة المعارف والمعرفة، 2023).

ب- **هولندا:** يُنفذ برنامج اختيار للمدارس على المستوى الوطني في هولندا، وتشارك فيه جميع المدارس الحكومية والخاصة دون قيد على اختيار المناطق التعليمية أو الأحياء التي توجد بها المدارس، ولأولياء الأمور حرية اختيار المدارس بما فيها المدارس الحكومية، وبشكل عام لا توجد فروق أو اختلافات ويشهد بذلك ارتفاع تصنيف هولندا في التقييمات الدولية، ومع ذلك عندما يتم فحص هذا النموذج بدقة يتضح أن هناك آثاراً إيجابية للاختيار، ولا تزال هولندا مثالاً لأفضل الممارسات لكيفية إدارة الدولة للمدارس الخاصة (اليونسكو، 2017).

ج- **الولايات المتحدة الأمريكية:** تعمل جميع الولايات في أمريكا على تطبيق الشراكة بين الأسرة والمدرسة، حيث يشارك الوالدان في أنشطة المدرسة من خلال الاشتراك في الندوات التي تقام في المدارس بعد انتهاء اليوم الدراسي، ويكتبون مقالات تسهم في إثراء مكتبة المدرسة، ويساهمون في صنع وسائل تعليمية تستخدم داخل الفصول، كما يساعد أولياء الأمور في ترميم المدرسة والإشراف على الرحلات المدرسية، وكذلك يساعد الآباء في تزيين الفصول، ويأخذون حصصاً إضافية لتخفيف العبء عن المدرسة، وتستعين بعض المدارس بمعلومات الآباء ومعارفهم لكي تتمكن من التوسع في نشاطها وتنوع برامجها، كما يقدم الآباء محاضرات للطلبة ويدرسون لهم بعض الدروس بدلاً من المعلمين (Alan, 2006).

د- **بريطانيا:** توجد في بريطانيا أساليب كثيرة لتطبيق الشراكة بين الأسرة والمدرسة، منها فتح أبواب المدرسة لأفراد الأسرة بصفة مستمرة ومعاملتهم معاملة حسنة، وتعاون أولياء الأمور مع المدرسة في تدريس بعض الحصص للطلبة

بدلاً من المعلمين، ومشاركة الآباء مع المعلمين في وضع الأهداف التعليمية والتخطيط للمناهج الدراسية، وتحديد الأنشطة المتعلقة بالمنهج الدراسي (Alan, 2006).

هـ- ليبريا: قامت الحكومة في ليبريا بعمل شراكة مع مؤسسات خاصة لإدارة 93 مدرسة ابتدائية حكومية، مع منحها استقلالية كاملة، وأظهر التقييم الدقيق أن البرنامج أدى إلى تحسين مستوى نتائج الطلاب بدرجة كبيرة، وأن المعلمين كانوا أفضل تأهيلاً، وكان هناك تعليم عالٍ الجودة، كما ساد الرضا بين الطلاب وأولياء الأمور وذلك من بين إنجازات إيجابية أخرى، إلا أن معظم البحوث التي أجريت بشأن البرنامج توصي بعقود ولوائح أكثر وضوحاً مع زيادة الرقابة الحكومية للحفاظ على نزاهة هذا البرنامج (وليه، 2018).

9- برامج الشراكة التعليمية لوزارة التعليم في المملكة العربية السعودية مع القطاع العام:

تحرص وزارة التربية والتعليم على تفعيل الشراكة مع القطاعات الحكومية لتقديم خدمات مميزة لمنسوبيها وإيجاد بيئة عمل جاذبة، وقامت الوزارة بتوقيع عدد من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم المشتركة مع عدد من الجهات الحكومية والخاصة وأبرزها ما يلي:

أ. **وزارة الإسكان:** وقعت وزارة التعليم ووزارة الإسكان اتفاقية تعاون بين الوزارة وبرنامج "سكني"، يتولى من خلالها البرنامج تقديم خدمات الإسكان لمنسوبي وزارة التعليم من المواطنين المدرجين في قائمتي وزارة الإسكان وصندوق التنمية العقارية، ممن تنطبق عليهم شروط الدعم السكني.

ب. **وزارة الثقافة:** وقّعت وزارة الثقافة مذكرتي تعاون مع وزارة التعليم والمؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني، بهدف تفعيل التعاون في جوانب مشتركة في التعليم والثقافة، من خلال عمل دراسة متكاملة تتناول تعزيز وإدراج القطاعات الثقافية الستة عشر في التعليم العام والعالي.

ج. **وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية:** وقعت وزارة التعليم مع وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية (الخدمة المدنية سابقاً) اتفاقية تبادل المعلومات من خلال ربط مشروع (فارس) بأنظمة وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، وذلك بهدف استكمال جهود الوزارتين في استمرار التعاون المشترك، وخطوة نحو الترابط المستقبلي.

د. **وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات:** وقعت وزارة التعليم مذكرة تعاون مع وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات، بهدف تطوير المناهج والمسارات التعليمية بما يتوافق واحتياجات المستقبل الرقمية، وتطوير المهارات الرقمية لدى المعلمين والمعلمات، وتدريب الطلبة على المهارات الرقمية اللازمة لسوق العمل خصوصاً فيما يتعلق بتقنيات المستقبل (وزارة التعليم، 2021).

10- برامج الشراكة التعليمية لوزارة التعليم في المملكة العربية السعودية مع القطاع الخاص:

تسعى وزارة التعليم من خلال الشراكات إلى المساهمة في النهوض بالقطاع التعليمي، وتحقيق الأهداف والغايات الوطنية من أجل رفاهية الوطن والمواطن، وفي هذا الاتجاه حققت وزارة التعليم شراكات متنوعة مع القطاع الخاص لتحقيق رؤية المملكة العربية السعودية 2030، ومنها ما يلي:

أ. **توقيع مذكرة تعاون مع المجموعة السعودية للأبحاث والإعلام لتوفير مجلة "مانجا العربية".. مجاناً:** وقعّت وزارة التعليم والمجموعة السعودية للأبحاث والإعلام مذكرة تعاون لتوفير مجلة "مانجا العربية" مجاناً، وتأتي هذه المذكرة في إطار دعم الثقافة والمعرفة الترفيهية في المملكة، من خلال "مانجا العربية"؛ التي تقدم مشروعاً ثقافياً طموحاً ومصدراً موثوقاً وآمناً ومتاحاً للجميع، عبر نتاجات إبداعية مستوحاة من ثقافة المجتمع السعودي وقيمه الأصيلة.

ب. **شراكة لتشغيل مركز عبد اللطيف الفوزان للتوحد:** وقعت وزارة التعليم شراكة واتفاقية مع شركة عبد اللطيف الفوزان القابضة لتشغيل مركز عبد اللطيف الفوزان للتوحد بالمنطقة الشرقية لتقديم خدمات نوعية للأطفال من ذوي اضطراب التوحد، وتأهيل وتدريب أسر الأطفال ذوي اضطراب التوحد على كيفية التعامل معهم، كما تتبنى الاتفاقية العمل على إجراء البحوث العلمية في مجال اهتمام المركز.

ج. **شراكة لإنشاء وتشغيل مركز المهيدب لمتلازمة داون:** أبرمت وزارة التعليم ممثلة في الإدارة العامة للتربية الخاصة شراكة مع شركة عبد القادر المهيدب لإنشاء مركز المهيدب لمتلازمة داون بمدينة الخبر، لتأهيل وتدريب أسر الأطفال ذوي متلازمة داون على كيفية التعامل معهم.

د. **شراكة للعمل الخيري وتقديم المساعدات للطلاب والطالبات المحتاجين مادياً:** وقعت وزارة التعليم من خلال مؤسسة تكافل الخيرية، حيث قامت المؤسسة بتوزيع مساعدات عينية ومادية من خلال الدعم الذي تتلقاه المؤسسة من الحكومة وشركاء المؤسسة من القطاع الخاص (وزارة التعليم، 2021).

11- برامج الشراكة التعليمية لوزارة التعليم في المملكة العربية السعودية مع المجتمع:

تؤكد وزارة التعليم على الارتقاء بخدماتها المقدمة لمنسوبيها، وذلك للنهوض منها الرئيسي من العملية التعليمية وهو الطالب، حيث أقامت الوزارة مع عدد من الجهات ذات العلاقة شراكات تخدم الطالب بشكل خاص والمعلم ومنسوبي الوزارة بشكل عام من خلال تقديم خدمات نوعية ومتميزة، ومن هذه الشراكات/الاتفاقيات ما يلي:

أ. **اتفاقية دعم الأطفال مرضى بالسرطان:** وقعّت وزارة التعليم مذكرة تفاهم مع جمعية سند الخيرية لدعم الأطفال المرضى بالسرطان؛ بهدف تعزيز التعاون في خدمة الطلبة المقيمين في مراكز الأورام السرطانية، وتقديم الخدمات التعليمية والمساندة لهم، وتوفير متطلبات العملية التعليمية في فصول سند داخل مراكز الأورام بالمستشفيات، وتجهيز مقار الفصول التعليمية داخل مراكز أورام الأطفال.

ب. **الشراكات مع جمعيات سعودية للتأهيل والتطوير:** أبرمت وزارة التعليم ممثلة في الإدارة العامة للتربية الخاصة في وكالة البرامج التعليمية مذكرات تفاهم مع جمعيات سعودية خيرية لتأهيل وتعليم الطلاب من ذوي

الاحتياجات الخاصة والتعليم الخاص، وعقدت الإدارة العامة للتربية الخاصة اتفاقية مع المشروع الوطني للتعرف على الطلاب الموهوبين، والأولمبياد الوطني للإبداع العلمي.

ج. **شراكات لإطلاق مدن تعليمية مع اليونسكو:** عقدت وزارة التعليم ممثلة في وكالة البرامج التعليمية اتفاقية مع معهد اليونسكو للجودة والتميز في التعليم اتفاقية إطلاق واعتماد مدن التعلم في المملكة مع إمكانية دراسة ترشيح مدن تعلم؛ بهدف إطلاق مشروع مدن التعلم في كافة مناطق المملكة (وزارة التعليم، 2021).

الدراسات السابقة:

فيما يلي عرض بعض الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة الحالية، وتم ترتيبها حسب التلسلسل الزمني من الأحدث إلى الأقدم، وذلك على النحو التالي:

أجرى الربعي (2023) دراسة هدفت إلى التعرف على واقع شراكة المدرسة مع الأسرة والمجتمع، والتعرف على أبرز المقترحات لتطوير الدليل التنظيمي لشراكة المدرسة مع الأسرة والمجتمع، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي. وتوصلت الدراسة إلى أن البنود الواردة في الدليل التنظيمي تعبر عن واقع الشراكة، وتتماشي مع سياسة التعليم، وطبيعة المجتمع السعودي، وتسهم في تحسين الشراكة. وأوصت الدراسة بضرورة زيادة مستوى التعاون بين الأسرة والمدرسة، وإنشاء منصات تواصل رقمية أو ورش عمل حضورية للتفاعل بين المدرسة والأسرة والمجتمع.

وهدفت دراسة الجابري وإسماعيل ولاشين (2022) إلى التعرف على دور الشراكة المجتمعية ومساهمتها في تمويل المدارس الحكومية في سلطنة عمان، وذلك من خلال الوقوف على تجربة إحدى مدارس ولاية السويق في تطبيق الشراكة المجتمعية، والتعرف إلى أهم مجالات وأوجه دعم تمويل العملية التعليمية من خلال هذه الشراكة، والوقوف على الصعوبات والتحديات التي تواجه المدارس الحكومية في تطبيق الشراكة المجتمعية وتوظيفها كأحد مصادر تمويل التعليم، وتم استخدام منهج دراسة الحالة، وتوظيف أداة المقابلة، وتم جمع المعلومات اللازمة من عينة الدراسة التي شملت جميع أعضاء لجنة الشؤون الإدارية والمالية في مدرسة الوارث بن كعب والبالغ عددهم 11 عضواً. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن لجنة الشؤون الإدارية والمالية بالمدرسة تعمل من خلال آليات محددة لتطبيق الشراكة المجتمعية، وتوفير مصادر تمويل للمدرسة تمثلت في أولياء الأمور والتجار والفرق الخيرية والمؤسسات الخاصة، وأشارت النتائج إلى أن هناك صعوبات تواجه المؤسسة التعليمية في تطبيق الشراكة المجتمعية.

وهدفت دراسة العمود والمظفر (2021) إلى التعرف على درجة تفعيل القيادات المدرسية لمبادرة الشّراكة المجتمعية بمدارس التعليم العام في ضوء معايير جائزة ارتقاء للتميز، والكشف عن التحدّيات التي تواجه القيادات المدرسية في تفعيلها، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي، والاستبانة كأداة للدراسة، وتكونت عينة الدراسة من (201) من مديرات مدارس التعليم العام بمحافظة الأحساء. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أنَّ واقع تفعيل القيادات المدرسية لمبادرة الشَّرَاكَة المجتمعية بمدارس التعليم العام في ضوء معايير جائزة ارتقاء للتميز جاء بدرجة كبيرة، وبترتيب أبعاد تنازلي: التأسيس والتخطيط، والتنفيذ والتدريب، وأثر الممارسات، والتحسين والابتكار، بالإضافة إلى موافقة أفراد

الدراسة بشدة على التحديات التي تواجه تفعيل القيادات المدرسية لمبادرة الشَّرَاكَة المجتمعية بمدارس التعليم العام، وكان أبرزها: قلة توافر الكوادر الإدارية المؤهلة والمتخصّصة في تفعيل برامج الشَّرَاكَة المجتمعية، وزيادة الأعباء الإدارية المُلقاة على عاتق القيادة المدرسية.

وهدفت دراسة العتيبي (2019) إلى التعرف على درجة تفعيل قائدات مدارس التعليم العام بجدة للشراكة الأسرية في ضوء نموذج ابيشتاين للشراكة المجتمعية، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي المسحي، حيث تم تطبيق استبانة مكونة من ستة مجالات (الوالدية، التواصل، التطوع، التعلم في المنزل، صناعة القرار، التعاون مع المجتمع) على عينة مكونة من (144) قائدة. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن قائدات مدارس التعليم العام بجدة يمارسن (بدرجة متوسطة) جميع مجالات الشراكة الأسرية التي اشتمل عليها نموذج ابيشتاين للشراكة المجتمعية، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية بين قائدات مدارس التعليم العام في درجة ممارستهن لمجالات لشراكة الأسرية ككل تعزى لمتغير المرحلة الدراسية التي يعملن بها، لصالح قائدات المدارس الابتدائية والثانوية. وأوصت الدراسة بضرورة اهتمام وزارة التعليم بوضع معايير خاصة بالشراكة الأسرية وفق نموذج ابيشتاين وتقييم المدارس على أساسها بشكل رسمي وعقد دورات تدريبية لقائدي ومعلمي المدراس لتطوير مهاراتهم في تحسين الشراكة الأسرية.

وهدفت دراسة إخوجة والمنقاش (2019) إلى التعرف على واقع تمويل مدارس التعليم العام من خلال الشراكة المجتمعية؛ وذلك بدراسة حالة مدرسة حكومية في مدينة الرياض، والتعرف على اللوائح والتعاميم المنظمة للشراكة المجتمعية فيها، وتحديد آليات تطبيق الشراكة المجتمعية في المدرسة، وأوجه دعم تمويل العملية التعليمية فيها من خلال الشراكة المجتمعية، والوقوف على الصعوبات التي تواجهها في تطبيق الشراكة المجتمعية، وتم استخدام المنهج الوصفي بأسلوب دراسة الحالة لجمع البيانات النوعية للدراسة، وتكونت عينة الدراسة من جميع أعضاء لجنة الشراكة المجتمعية بالمدرسة، والبالغ عددهم (9) أعضاء. وكانت أهم النتائج وجود أدلة وتعاميم منظمة لعمليات الشراكة المجتمعية في المدارس، ووجود أوجه دعم وتمويل للعمليات التعليمية في المدرسة تحققت من خلال الشراكة المجتمعية (مالية، ومادية، وتعليمية، وثقافية، واجتماعية، وصحية)، مع وجود صعوبات فيما يتعلق بالتنسيق والتواصل مع جهة الشراكة، والحصول على موافقتها، وما يتعلق بأولياء الأمور في دعمهم لأنشطة الشراكة المجتمعية، وموافقتهم على اشتراك بناتهن بها.

وهدفت دراسة منصور (2013) إلى التعرف على متطلبات تفعيل العلاقة بين المدرسة والمجتمع، والتعرف على درجة تأثير متغيرات (صفة المستجيب، نوع المدرسة، تابعية المدرسة) على استجابات أفراد العينة التي شملت المديرين والمعلمين، وأولياء الأمور والخبراء التربويين. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن تفعيل العلاقة بين المدرسة والمجتمع يتطلب قيام المدرسة بأربعة أمور أساسية، هي: تقديم الخدمات المتكاملة للمجتمع المحلي، وتحقيق الشراكة مع الأسرة، وتعبئة موارد المجتمع المحلي، وتفعيل العمل التطوعي. كما أظهرت النتائج تأثير متغير صفة المستجيب لصالح المديرين، وأن متغير مستوى المدرسة أثر على استجابات أفراد العينة لجميع مجالات الدراسة، وبالنسبة

للدرجة الكلية كان التأثير لصالح مدارس التعليم الأساسي. وتبين أيضاً عدم وجود تأثير لمتغير تابعية المدرسة على استجابات أفراد العينة بالنسبة لأغلب المجالات والدرجة الكلية. وأوصت الدراسة بتبني وزارة التربية تفعيل العلاقة بين المدرسة والمجتمع، وسن تشريعات تشجع المدارس المحلية وأولياء الأمور على المشاركة.

وهدفت دراسة (Cui-cbo, 2006) إلى التعرف على درجة تأثير التباين الاجتماعي لانخراط الأسرة مع المدرسة، ودرجة تأثر ذلك التباين بموارد الأسرة وشبكة العمل المتاحة في هونج كونج، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتألفت العينة من (4405) من الطلاب والطالبات من (140) مدرسة ثانوية عامة وخاصة ذوي مستويات تحصيلية متباينة، وحددت الدراسة أربعة أنواع لمشاركة الأسرة هي: الاتصال الثقافي، الاتصال الاجتماعي، مراقبة الوزائف المنزلية، والنشاط الثقافي. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن التباين الاجتماعي لاتخراط الأسرة في المدرسة ارتبط بعدة عوامل مثل حرمان أغلب الأسر من الموارد المفيدة وفقر شبكة العمل، وأكدت الدراسة على أن مشاركة المدرسة للأسرة تتطلب إدراك الأهل وصناع القرار والتربويين لأهمية توسيع موارد الأسرة وشبكات العمل المتوفرة، بحيث لا يقتصر التواصل على المدرسة والأسرة وإنما يشمل تواصل الأسرة مع أصدقاء أبنائها.

تعقيب على الدراسات السابقة:

من خلال العرض السابق للدراسات السابقة يلاحظ ما يلي:

- استخدمت معظم الدراسات السابقة المنهج الوصفي، لمناسبته لطبيعتها وأهدافها.
- تنوعت الأهداف التي تناولتها الدراسات السابقة، حيث تناولت دراسة الربعي (2023) واقع شراكة المدرسة مع الأسرة والمجتمع، وتناولت دراسة الجابري وإسماعيل ولاشين (2022) دور الشراكة المجتمعية ومساهمتها في تمويل المدارس الحكومية، وتناولت دراسة العمود والمظفر (2021)، ودراسة العتيبي (2019) درجة تفعيل القيادات المدرسية لمبادرة الشّراكة المجتمعية، وتناولت دراسة إخوجة والمنقاش (2019) واقع تمويل مدارس التعليم العام من خلال الشراكة المجتمعية، وتناولت دراسة منصور (2013) متطلبات تفعيل العلاقة بين المدرسة والمجتمع.
- تتفق الدراسة الحالية مع معظم الدراسات السابقة في اتباعها المنهج، وقد استفادت الباحثات من الدراسات السابقة في الاهتداء إلى بعض المصادر العربية والأجنبية التي تناولت موضوع الدِّراسة، وصياغة مشكلة ومنهجية الدِّراسة، والإسهام في بناء بعض أركان الأدب النظري للدِّراسة.

منهجية البحث وإجراءاته:

منهج البحث: اتبع البحث الحالي المنهج الوصفي، الذي يمكن من خلاله وصف الظاهرة موضوع الدراسة.

مجتمع وعينة البحث: تضمن مجتمع البحث رؤساء الأقسام ومديري ومعلمي مدارس التعليم العام في منطقة حائل وتكونت عينة البحث من (96) مدير مدرسة ورئيس قسم ومعلم تم اختيارهم بالطريقة العشوائية، ويوضح الجدول التالي توزيع أفراد عينة البحث حسب المتغيرات الديموغرافية.

جدول (1)

توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المتغيرات الديموغرافية

المتغير		العدد	النسبة المئوية
النوع	ذكور	36	%37.5
	إناث	60	%62.5
الوظيفة	مدير مدرسة	17	%17.70
	رئيس قسم	21	%21.88
	معلم	58	%60.42

أداة البحث:

لبناء أداة البحث قامت الباحثات بالاطلاع على الأدب النظري للبحث، وهي عبارة عن استبانة تهدف إلى التعرف على سبل تحقيق الشراكة التعليمية في مدارس التعليم العام في المملكة العربية السعودية، وتتكون الاستبانة في صورتها المبدئية من (19) عبارة موزعة على أربعة محاور كالتالي:

- المحور الأول: التواصل المشترك، ويضم (5) عبارات.
- المحور الثاني: المشاركات التطوعية، ويضم (5) عبارات.
- المحور الثالث: المشاركة في صنع القرار، ويضم (4) عبارات.
- المحور الرابع: المشاركة في المسؤولية المجتمعية، ويضم (5) عبارات.

ولكل عبارة خمسة مستويات للإجابة كالتالي: أوافق بشدة (5 درجات)، أوافق (4 درجات)، محايد (3 درجات)، لا أوافق (درجتان)، لا أوافق بشدة (درجة واحدة).

- **صدق الاستبانة:** تم التحقق من صدق الاستبانة من خلال:

أ- **صدق المحكمين:** تم عرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين من ذوي الاختصاص في التربية لإبداء الرأي حول مدى ملاءمة محاور الاستبانة لقياس الأهداف المرجوة، ومدى مناسبة العبارات في كل محور، ومدى ارتباط العبارات بالمحور الذي تنتمي إليه، ومدى دقة صياغة عبارات الاستبانة، ومقترحات المحكمين بالإضافة أو الحذف أو التعديل. وتم تعديل الاستبانة وفقاً لمقترحات المحكمين، حيث تم تعديل الصياغة اللغوية لبعض العبارات.

ب- **صدق الاتساق الداخلي:** تم التأكد من ذلك عن طريق حساب معاملات الارتباط بين كل محور والدرجة الكلية للاستبانة التي تم الحصول عليها من الدراسة الاستطلاعية، واستخدمت الباحثات الرزمة الإحصائية SPSS لحساب معاملات الارتباط، ورصدت النتائج في الجدول التالي:

جدول (2)

معاملات الارتباط بين كل محور والدرجة الكلية للاستبانة

المحور	معامل الارتباط
التواصل المشترك	0.679**
المشاركات التطوعية	0.801**
المشاركة في صنع القرار	0.796**
المشاركة في المسؤولية المجتمعية	0.829**

(**) دال عند مستوى دلالة (0.01)

يتضح من الجدول السابق أن معاملات الارتباط مرتفعة جداً ودالة إحصائياً عند مستوى (0.01)، وتراوحت ما بين (0.679- 0.829)، وهذا يدل على الاتساق الداخلي.

- **ثبات الاستبانة:**

تم حساب معامل ثبات الاستبانة عن طريق إيجاد معامل ثبات ألفا كرونباخ لكل محور من محاور الاستبانة بعد تطبيقها على العينة الاستطلاعية، ويوضحها الجدول التالي:

جدول (3)

معاملات الثبات لمحاور الاستبانة

المحور	عدد العبارات	معامل الثبات
التواصل المشترك	5	0.84
المشاركات التطوعية	5	0.84
المشاركة في صنع القرار	4	0.85
المشاركة في المسؤولية المجتمعية	5	0.83
الاستبانة ككل	19	0.84

يتضح من الجدول السابق أن معاملات الثبات للمحاور تراوحت ما بين (0.83- 0.85)، وبلغ معامل ثبات الاستبانة ككل (0.84)، ويعد ذلك مؤشراً على أن الاستبانة على درجة عالية من الثبات.

الأساليب الإحصائية المستخدمة:

تم إدخال البيانات بالحاسب الآلي من خلال الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS وأجريت المعالجات الإحصائية التالية، وذلك للإجابة عن أسئلة الدراسة:

- النسبة المئوية Percentage.
- المتوسط الحسابي Mean.
- الانحراف المعياري Standard Deviation.
- تحليل التباين أحادي الاتجاه One Way ANOVA.
- اختبار "ت" للعينات المستقلة Independent Samples T-test.

نتائج البحث:

يتناول هذا الجزء عرض النتائج التي توصل إليها البحث بعد التحليل الإحصائي للبيانات، حيث تم حصر استجابات أفراد عينة الدراسة ومعالجتها إحصائياً باستخدام الرزمة الإحصائية (SPSS)، وفيما يلي عرض لهذه النتائج:

النتائج الخاصة بالسؤال الأول:

الذي ينص على: **"ما سبل تحقيق الشراكة التعليمية في مدارس التعليم العام في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة؟"**

تم حساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية لكل عبارة من عبارات الاستبانة، وتم ترتيبها بالنسبة للمتوسطات الحسابية، وتوضحها الجداول التالية:

جدول (4)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لاستجابات أفراد عينة الدراسة حول التواصل المشترك

م	العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا اوفق	لا اوافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب حسب المتوسط	درجة الأهمية
1	أن توفر المدرسة بيانات للاتصال بمؤسسات المجتمع المحلي.	54.2	35.4	4.2	6.3	0	4.38	0.84	1	كبيرة
2	أن يمتلك المعلمون مهارات التواصل مع مؤسسات المجتمع المحلي.	45.8	41.7	4.2	6.3	2.1	4.23	0.95	4	كبيرة
3	أن تفعل المدرسة وسائل التواصل الاجتماعي لدعم الشراكة التعليمية مع مؤسسات المجتمع المحلي.	50.0	33.3	8.3	8.3	0	4.25	0.93	2	كبيرة
4	أن توظف المدرسة وسائل التواصل الاجتماعي لدعم الشراكة التعليمية مع مؤسسات المجتمع المحلي.	45.8	39.6	8.3	4.2	2.1	4.23	0.93	3	كبيرة
5	أن تستفيد المدرسة من التغذية الراجعة لمؤسسات المجتمع المحلي حول تواصلهم المشترك مع المدرسة.	43.8	39.6	2.1	10.4	4.2	4.08	1.13	5	كبيرة
	المحور ككل						4.23	0.77	-	كبيرة

يتضح من الجدول السابق أن محور التواصل المشترك ككل جاء بدرجة كبيرة، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام (4.23)، والانحراف المعياري (0.77)، ويتضمن هذا المحور (5) عبارات جاءت جميعها بدرجة كبيرة أيضاً، وقد

تباينت استجابات أفراد عينة الدراسة حول هذه العبارات، فقد جاء في الترتيب الأول العبارة رقم (1) "أن توفر المدرسة بيانات للاتصال بمؤسسات المجتمع المحلي" بمتوسط حسابي بلغ (4.38). وجاء في الترتيب الثاني العبارة رقم (3) "أن تفعل المدرسة وسائل التواصل الاجتماعي لدعم الشراكة التعليمية مع مؤسسات المجتمع المحلي" بمتوسط حسابي بلغ (4.25). وجاء في الترتيب الأخير العبارة رقم (5) "أن تستفيد المدرسة من التغذية الراجعة لمؤسسات المجتمع المحلي حول تواصلهم المشترك مع المدرسة" بمتوسط حسابي بلغ (4.08). وتشير هذه النتيجة إلى أنه يمكن تحقيق التواصل المشترك بين المدرسة ومؤسسات المجتمع المحلي من خلال قيام المدرسة بتوفير بيانات للاتصال بهذه المؤسسات، وتفعيل وسائل التواصل الاجتماعي لدعم الشراكة التعليمية، والاستفادة من التغذية الراجعة لمؤسسات المجتمع المحلي حول التواصل المشترك. وقد أوصت دراسة الربعي (2023) بضرورة زيادة مستوى التعاون بين الأسرة والمدرسة، وإنشاء منصات تواصل رقمية أو ورش عمل حضورية للتفاعل بين المدرسة والأسرة والمجتمع.

جدول (5)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لاستجابات أفراد عينة الدراسة حول المشاركات التطوعية

م	العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا اوفق	لا اوافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب حسب المتوسط	درجة الأهمية
6	أن تشجع المدرسة المتطوعين من مؤسسات المجتمع المحلي على المشاركة في مجالس الآباء.	43.8	35.4	8.3	10.4	2.1	4.08	1.07	3	كبيرة
7	أن تشارك مؤسسات المجتمع المحلي في ورش عمل لتدريب الطلبة في المجال المهني.	39.6	37.5	6.3	12.5	4.2	3.96	1.17	4	كبيرة
8	أن تنشئ المدرسة لجاناً لجمع المساهمات المادية من مؤسسات المجتمع المحلي.	25.0	12.5	29.2	27.1	6.3	3.23	1.28	5	متوسطة
9	أن يعمل منتسبو مؤسسات المجتمع المحلي بروح الفريق في تطبيق برامج الشراكة مع المدرسة.	58.3	16.7	12.5	10.4	2.1	4.18	1.14	2	كبيرة
10	أن تشارك مؤسسات المجتمع المحلي في توفير برامج التطوير المهني المستمر للمعلمين.	45.8	37.5	6.3	10.4	0.0	4.19	0.96	1	كبيرة
	المحور ككل						3.93	0.90	-	كبيرة

يتضح من الجدول السابق أن محور المشاركات التطوعية ككل جاء بدرجة كبيرة، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام (3.93)، والانحراف المعياري (0.90)، ويتضمن هذا المحور (5) عبارات، وقد تباينت استجابات أفراد عينة الدراسة حول هذه العبارات، فقد جاء في الترتيب الأول العبارة رقم (10) "أن تشارك مؤسسات المجتمع المحلي في توفير برامج التطوير المهني المستمر للمعلمين" بمتوسط حسابي بلغ (4.19). وجاء في الترتيب الثاني العبارة رقم (9) "أن يعمل منتسبو مؤسسات المجتمع المحلي بروح الفريق في تطبيق برامج الشراكة مع المدرسة" بمتوسط حسابي بلغ (4.18). وجاء في الترتيب الثالث العبارة رقم (3) "أن تشجع المدرسة المتطوعين من مؤسسات المجتمع المحلي على المشاركة في مجالس الآباء" بمتوسط حسابي بلغ (4.08) وجاءت جميعها بدرجة كبيرة. وتشير هذه النتيجة إلى أنه يمكن لمؤسسات المجتمع المحلي تحقيق المشاركات التطوعية مع المدرسة من خلال المشاركة في توفير برامج التطوير المهني المستمر للمعلمين، وأن يعمل منتسبو هذه المؤسسات بروح الفريق في تطبيق برامج الشراكة مع المدرسة، وأن

يشارك المتطوعين من هذه المؤسسات في مجالس الآباء. وتتفق نتائج الدراسة الحالية مع دراسة منصور (2013) التي توصلت إلى أن تفعيل العلاقة بين المدرسة والمجتمع يتطلب تفعيل العمل التطوعي.

وجاء في الترتيب الأخير العبارة رقم (8) "أن تنشئ المدرسة لجاناً لجمع المساهمات المادية من مؤسسات المجتمع المحلي" بمتوسط حسابي بلغ (3.23) وبدرجة متوسطة. وتؤكد هذه النتيجة أنه يمكن لمؤسسات المجتمع المحلي توفير الدعم المالي للمدارس، بما يساهم في تخفيف الأعباء المالية عنها، وقد توصلت دراسة إخوجة والمنقاش (2019) إلى وجود أوجه دعم وتمويل للعمليات التعليمية في المدرسة تحققت من خلال الشراكة المجتمعية (مالية، ومادية، وتعليمية، وثقافية، واجتماعية، وصحية)، مع وجود صعوبات فيما يتعلق بالتنسيق والتواصل مع جهة الشراكة، والحصول على موافقتها.

جدول (6)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لاستجابات أفراد عينة الدراسة حول واقع المشاركة في صنع القرار

م	العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا اوفق	لا اوافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب حسب المتوسط	درجة الأهمية
11	أن تستعين المدرسة بالقيادات من مؤسسات المجتمع المحلي للمشاركة في صنع القرارات.	37.5	35.4	2.1	25.0	0.0	3.85	1.18	4	كبيرة
12	أن تشارك مؤسسات المجتمع المحلي في وضع رؤية ورسالة المدرسة.	54.2	22.9	8.3	14.6	0.0	4.17	1.10	1	كبيرة
13	أن تشارك مؤسسات المجتمع المحلي مع المدرسة في معالجة المشكلات المدرسية.	50.0	27.1	4.2	14.6	4.2	4.04	1.24	2	كبيرة
14	أن توفر المدرسة الفرص لمؤسسات المجتمع المحلي لعرض المشورة بصورة مستمرة.	37.5	41.7	6.3	10.4	4.2	3.98	1.12	3	كبيرة
	المحور ككل						4.01	1.02	-	كبيرة

يتضح من الجدول السابق أن محور المشاركة في صنع القرار ككل جاء بدرجة كبيرة، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام (4.01)، والانحراف المعياري (1.02)، ويتضمن هذا المحور (4) عبارات جاءت جميعها بدرجة كبيرة أيضاً، وقد تباينت استجابات أفراد عينة الدراسة حول هذه العبارات، فقد جاء في الترتيب الأول العبارة رقم (12) "أن تشارك مؤسسات المجتمع المحلي في وضع رؤية ورسالة المدرسة" بمتوسط حسابي بلغ (4.17). وجاء في الترتيب الثاني العبارة رقم (13) "أن تشارك مؤسسات المجتمع المحلي مع المدرسة في معالجة المشكلات المدرسية" بمتوسط حسابي بلغ (4.04). بينما جاء في الترتيب الأخير العبارة رقم (11) "أن تستعين المدرسة بالقيادات من مؤسسات المجتمع المحلي للمشاركة في صنع القرارات" بمتوسط حسابي بلغ (3.85). وتشير هذه النتيجة إلى أنه يمكن لمؤسسات المجتمع المحلي تحقيق المشاركة في صنع القرار مع المدرسة من خلال المشاركة في وضع رؤية ورسالة المدرسة، ومعالجة المشكلات المدرسية، والاستعانة بالقيادات من مؤسسات المجتمع المحلي للمشاركة في صنع القرارات. وقد توصلت دراسة العمود والمظفر (2021) إلى أنَّ واقع تفعيل القيادات المدرسية لمبادرة الشَّرَاكَة المجتمعية بمدارس

التعليم العام جاء بدرجة كبيرة، وتوصلت دراسة العتيبي (2019) إلى أن قائدات مدارس التعليم العام يمارسن بدرجة متوسطة جميع مجالات الشراكة الأسرية التي اشتمل عليها نموذج ابيشتاين للشراكة المجتمعية.

جدول (7)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لاستجابات أفراد عينة الدراسة حول المشاركة في المسؤولية المجتمعية

م	العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا اوفق	لا اوافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب حسب المتوسط	درجة الأهمية
15	أن تشارك مؤسسات المجتمع المحلي في الاحتفالات المدرسية المختلفة.	64.6	18.8	0.0	10.4	6.3	4.25	1.26	3	كبيرة
16	أن تنمي المدرسة مع مؤسسات المجتمع المحلي قيمة حب الوطن لدى الطلبة.	54.2	29.2	10.4	4.2	2.1	4.29	0.97	1	كبيرة
17	أن تشارك مؤسسات المجتمع المحلي مع المدرسة في توعية الطلبة بترشيد المياه.	45.8	35.4	6.3	10.4	2.1	4.13	1.06	5	كبيرة
18	أن توفر المدرسة دورات تدريبية معززة للمسؤولية المجتمعية لمؤسسات المجتمع المحلي.	54.2	31.3	4.2	8.3	2.1	4.27	1.03	2	كبيرة
19	أن تستعين المدرسة بمؤسسات المجتمع المحلي لتقديم خدمات اجتماعية بمرافقها خارج أوقات الدوام.	47.9	33.3	8.3	8.3	2.1	4.17	1.04	4	كبيرة
	المحور ككل						4.22	0.91	-	كبيرة

يتضح من الجدول السابق أن محور المشاركة في المسؤولية المجتمعية ككل جاء بدرجة كبيرة، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام (4.22)، والانحراف المعياري (0.91)، ويتضمن هذا المحور (5) عبارات جاءت جميعها بدرجة كبيرة أيضاً، وقد تباينت استجابات أفراد عينة الدراسة حول هذه العبارات، فقد جاء في الترتيب الأول العبارة رقم (16) "أن تنمي المدرسة مع مؤسسات المجتمع المحلي قيمة حب الوطن لدى الطلبة" بمتوسط حسابي بلغ (4.29). وجاء في الترتيب الثاني العبارة رقم (18) "أن توفر المدرسة دورات تدريبية معززة للمسؤولية المجتمعية لمؤسسات المجتمع المحلي" بمتوسط حسابي بلغ (4.27). بينما جاء في الترتيب الأخير العبارة رقم (15) "أن تشارك مؤسسات المجتمع المحلي مع المدرسة في توعية الطلبة بترشيد المياه" بمتوسط حسابي بلغ (4.25). وتشير هذه النتيجة إلى أنه يمكن تحقيق المشاركة في المسؤولية المجتمعية بين المدرسة ومؤسسات المجتمع المدني من خلال قيام المدرسة مع مؤسسات المجتمع المحلي قيمة حب الوطن لدى الطلبة، وتوعية الطلبة بترشيد الموارد مثل المياه والكهرباء، وقيام المدرسة بتوفير دورات تدريبية معززة للمسؤولية المجتمعية لمؤسسات المجتمع المحلي. وقد توصلت دراسة منصور (2013) إلى أن تفعيل العلاقة بين المدرسة والمجتمع يتطلب قيام المدرسة بأربعة أمور أساسية، هي: تقديم الخدمات المتكاملة للمجتمع المحلي، وتحقيق الشراكة مع الأسرة، وتعبئة موارد المجتمع المحلي، وتفعيل العمل التطوعي.

النتائج الخاصة بالسؤال الثاني:

الذي ينص على: **"هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين أفراد عينة الدراسة حول سبل تحقيق الشراكة التعليمية في مدارس التعليم العام تعزى لمتغيري النوع والمسمى الوظيفي؟"**

تم استخدام اختبار "ت" للعينات المستقلة (Independent Samples T-test)، وتحليل التباين أحادي الاتجاه (One-Way ANOVA)، وتوضحها الجداول التالية:

جدول (8)

نتائج اختبار (t) لاختبار الفروق بين متوسطات أفراد عينة الدراسة حول سبل تحقيق الشراكة التعليمية في مدارس التعليم العام وفقاً لمتغير النوع

المحور	النوع	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (ت)	درجات الحرية	مستوى الدلالة
التواصل المشترك	ذكور	36	4.00	0.91	1.285	94	0.205
	إناث	60	4.32	0.71			
المشاركات التطوعية	ذكور	36	3.52	0.98	1.959	94	0.056
	إناث	60	4.08	0.83			
المشاركة في صنع القرار	ذكور	36	3.84	1.19	0.676	94	0.502
	إناث	60	4.07	0.96			
المشاركة في المسئولية المجتمعية	ذكور	36	4.12	1.15	0.450	94	0.655
	إناث	60	4.25	0.81			

يتضح من الجدول السابق عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية حول جميع المحاور وفقاً لمتغير النوع، حيث تراوحت قيم "ت" المحسوبة ما بين (0.450- 1.959) ومستوى دلالتها أكبر من (0.05). وقد يرجع ذلك إلى اتفاق أفراد عينة الدراسة مع اختلاف النوع حول سبل تحقيق الشراكة التعليمية في مدارس التعليم العام، وقد انعكس ذلك على استجاباتهم حول المحاور السابقة.

جدول (9)

نتائج تحليل التباين أحادي الاتجاه (ANOVA) للمقارنة بين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة حول سبل تحقيق الشراكة التعليمية في مدارس التعليم العام وفقاً لمتغير المسمى الوظيفي

المحور	المسمى الوظيفي	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (F)	مستوى الدلالة
التواصل المشترك	مدير مدرسة	17	4.26	0.65	بين المجموعات	0.57	2	0.29	0.470	0.628
	رئيس قسم	21	3.97	1.19	داخل المجموعات	27.45	93	0.61		
	معلم	58	4.29	0.73	المجموع	28.03	95			
	مجموع	96	4.23	0.77						
المشاركات التطوعية	مدير مدرسة	17	4.01	0.86	بين المجموعات	0.24	2	0.12	0.144	0.766
	رئيس قسم	21	3.80	0.99	داخل المجموعات	37.96	93	0.84		
	معلم	58	3.91	0.94	المجموع	38.20	95			

	مجموع	96	3.93	0.90				
المشاركة في صنع القرار	مدير مدرسة	17	4.26	0.63	بين المجموعات	2	3.26	1.63	1.607	0.212
	رئيس قسم	21	4.29	1.25	داخل المجموعات	93	45.61	1.01		
	معلم	58	3.75	1.14	المجموع	95	48.87			
	مجموع	96	4.01	1.02						
المشاركة في المسئولية المجتمعية	مدير مدرسة	17	4.18	0.77	بين المجموعات	2	0.05	0.03	0.032	0.869
	رئيس قسم	21	4.23	1.17	داخل المجموعات	93	38.77	0.86		
	معلم	58	4.25	0.96	المجموع	95	38.82			
	مجموع	96	4.22	0.91						

يتضح من الجدول السابق عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية حول جميع المحاور وفقاً لمتغير المسمى الوظيفي، حيث تراوحت قيم "ف" المحسوبة ما بين (0.032- 1.607) ومستوى دلالتها أكبر من (0.05). وقد يرجع ذلك إلى اتفاق أفراد عينة الدراسة مع اختلاف المسمى الوظيفي حول المحاور السابقة. وتختلف نتائج الدراسة الحالية مع دراسة منصور (2013) التي توصلت إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية حول سبل تفعيل العلاقة بين المدرسة والمجتمع لصالح المديرين.

النتائج الخاصة بالسؤال الثالث:

الذي ينص على: **"ما التصور المقترح لبرامج الشراكة التعليمية لتمويل مدارس التعليم العام في المملكة العربية السعودية في ضوء خبرات بعض الدول المتقدمة؟"**

يتضح من خلال العرض أن جميع برامج الشراكة التعليمية من أهم أهدفها حل المشكلات التعليمية وتطوير التعليم، ويعد تمويل التعليم من أهم المشكلات المعاصرة للكثير من الدول حيث يصطدم الطموح في تحقيق الآمال التعليمية بما هو متاح ومحدود من ميزانيات هذه الدول للعملية التعليمية، كما أن تنوع مصادر التمويل للتعليم هو الحل الملائم في ظل الظروف الحالية، حيث يعتمد التعليم في المملكة العربية السعودية على ميزانية الدولة بشكل كلي تقريباً، ويحتاج التعليم إلى تمويل جيد، إذ إن جودة تصميم النظم التعليمية وما ينبغي أن تكون عليه من كفاءة عالية في الإدارة والمنهج والمعلمين والمباني والتجهيزات التعليمية المختلفة، وهذه الجودة العالية في مدخلات العملية التعليمية يصعب تحقيقها أو الوصول إليها مادامت فرص التمويل قاصرة أو قليلة، ولذلك ارتبط التعليم الجيد في مجتمعات العالم كافة بقدرتها على التمويل الجيد، أي توفير الأموال اللازمة للوفاء بالتزامات العملية التعليمية، وكذلك فإن التعليم مسؤولية مشتركة بين الدولة والمجتمع، حيث يتم تمويل التعليم بالتعاون بين الدولة والقطاع الأهلي أي لا تكون فكرة مجانية التعليم مطلقة.

وهذا ما يجب أن تسعى إلية المملكة العربية السعودية فقد أكد البيان العالمي عن التعليم العالمي في القرن الحادي والعشرين تنوع مصادر التعليم، وأشار إلى أهمية دعم المجتمع بمختلف فئاته لتمويل التعليم، لذلك دشنت المملكة العديد من برامج الشراكة التعليمية مع مؤسسات المجتمع الخاصة بهدف تطوير التعليم وتعزيز قدراته، إلا أنه مازال مجال المشاركة التعليمية وخاصة في مجال التمويل يحتاج إلى بذل المزيد من الجهد، لذلك يقدم البحث

هذا التصور المقترح لبرنامج الشراكة التعليمية في مجال تمويل التعليم العام للتقليل من نفقات الدولة وفتح المجال لتنوع مصادر التمويل للعملية التعليمية في المملكة العربية السعودية.

أولاً: أهداف التصور المقترح:

يهدف التصور المقترح لبرامج الشراكة التعليمية بمدارس التعليم العام بالمملكة العربية السعودية في ضوء الخبرات الدولية إلى:

- تحسين جودة التعليم من خلال بناء شراكات فعالة.
- إيجاد أكثر من مصدر لتمويل التعليم العام.
- توفير التمويل اللازم للإنفاق على التعليم العام
- إشراك الهيئات والمنظمات في تمويل التعليم العام
- تبادل الخبرة وتحقيق المنفعه المتبادلة بين أطراف الشراكة
- مواجهة التحديات في المؤسسات التعليمية من مدارس التعليم العام بالتعاون مع الشركاء من خلال برامج الشراكة التعليمية.
- تقديم البرامج النوعية من قبل مؤسسات القطاع الخاص والمنظمات لتدريب الموارد البشرية في المؤسسات التعليمية في المملكة العربية السعودية.
- تسويق المنتجات التعليمية والاستفادة من المخرجات التعليمية بما يتواكب مع سوق العمل.
- دعم الدراسات الميدانية التي تبحث في موضوع برامج الشراكة التعليمية.

ثانياً: منطلقات التصور المقترح:

يعتمد التصور المقترح على فلسفة الشراكة والتكامل بين مؤسسات التعليم ومختلف قطاعات المجتمع بهدف تحسين جودة التعليم ورفع كفاءة العمليات التعليمية والإدارية، وتعزيز جودة المخرجات التعليمية، وتتحدد أهم المنطلقات الفكرية للتصور المقترح فيما يلي:

- عجز النظام التربوي عن الاستجابة لتحديات العصر الحالي في ضوء عدم توافر التمويل المناسب، مما يفرض علينا ضرورة البحث عن طرق تمويل أخرى لمواجهة هذه التحديات ومواكبة هذا العصر.
- لا يمكن إحداث أي تغيير أو تطوير في منظومة التعليم إلا من خلال توفير الدعم المالي المناسب.
- التعليم مسؤولية مشتركة بين الدولة والمجتمع حيث يتم تمويل التعليم بالتعاون بين الدولة ومؤسسات القطاع الخاص والمجتمع المحلي.
- الإفادة من الموارد والإمكانات المتاحة بمؤسسات المجتمع في تطوير منظومة التعليم.

- تسعى الشراكة التعليمية إلى بناء علاقات قوية بين المؤسسة التعليمية والمجتمع الخارجي، مما يجعل التعليم وسيلة لتحقيق أهداف المجتمع.
- تساعد الشراكة التعليمية في تنمية الثقافة والوعي البيئي لدى جميع أفراد المجتمع.
- تساعد الشراكة التعليمية في حل المشكلات المختلفة للمؤسسة التعليمية، ومواجهة العديد من الصعوبات والتحديات على المستويات المادية والإدارية والتنفيذية، مما يجعل المؤسسة التعليمية قادرة في مواجهة التحديات وحل المشكلات.

ثالثاً: مبررات التصور المقترح:

هناك مجموعة من المبررات وأبرزها التحديات التي تحول دون تحقيق المزيد من التطور في الشراكات في التعليم المدرسي وتتمثل في الآتي:

أ- التحديات التشريعية والتنظيمية:

- قلة توافر بيئة تنظيمية وإجرائية مع القطاع الخاص تسهم في تعزيز العلاقة وبناء شراكات طويلة المدى ومستدامة بين القطاعين بما سيعود بالفائدة على سائر فئات المجتمع.
- ضعف وضوح الأطر التشريعية والتنظيمية للشراكة.
- ضعف تبني الحوكمة وفق أطر محفزة وداعمة للشراكة مع القطاع الخاص وبيئة استثمارية جاذبة، وذلك لضمان جودة تقديم الخدمات في التوقيت الأمثل وبالتكلفة المناسبة.

ب- التحديات الإدارية والفنية:

- البيروقراطية وغياب المرجعية الواحدة لاستكمال الإجراءات بقصد الاستثمار في مشاريع قطاع التعليم، خصوصاً ما يتعلق بالموافقات والتراخيص والبدء بتنفيذ مشاريع الشراكة والاستثمار في التعليم المدرسي، الأمر الذي يؤدي إلى تعقيد البيئة الاستثمارية وعرقلة الخطط الرامية لتعزيز التنافسية استثمارياً.

ج- التحديات المالية:

- التزايد المستمر لنفقات التعليم.
- رغبة القطاع الخاص في تحقيق مصالحه الربحية وتركيزه على المجالات ذات المردود المالي السريع.
- قصور الرؤية الإستراتيجية للقطاع العام عن الاستفادة من إمكانات القطاع الخاص.
- خضوع مشاريع الشراكة للتعقيدات والإجراءات المالية المتبعة في القطاع العام.

د- التحديات الثقافية:

- معارضة المجتمع لفكرة الشراكة وعدم الوعي بمضمونها.
- عدم نشر ثقافة الشراكة المجتمعية بين التربويين والعاملين في الحقل التعليمي لضمان تقبلهم ومساندتهم للتطوير والتغيير لصالح العملية التعليمية.

- ندرة إجراء الدراسات العلمية اللازمة للجدوى الاقتصادية والتربوية لمشاريع الشراكة التعليمية يؤدي إلى قلة الفرص الاستثمارية في التعليم المدرسي.

ومن أهم مبررات التصور المقترح إيجاد مصادر متعددة لتمويل التعليم بالمملكة العربية السعودية في ضوء ما يلي:

- أن تمويل التعليم يعد من أهم القضايا وأكثرها إثارة للجدل.
- الاعتماد على التمويل المختلط مع التأكيد على سلامة الجدارة والأهلية.
- التوسع في زيادة الموارد المالية مع ترشيد استخدامها.
- أن التعليم استثمار اجتماعي مما يتطلب توفير الاعتمادات اللازمة له من الأموال العامة.
- التوصل إلى موارد جديدة لتمويل التعليم.
- زيادة فعالية مؤسسات التعليم العام.
- تنوع مصادر تمويل التعليم العام.
- دعم فئات المجتمع لتمويل التعليم العام.
- أن التعليم مسؤولية اجتماعية يجب ألا يكون مسؤولية الدولة.

رابعاً: عناصر التصور المقترح:

بالإضافة إلى التمويل الحكومي للتعليم يجب أن يكون هناك أكثر من مصدر لتمويل التعليم تتمثل في الآتي:

1- القروض الطلابية.
2- التبرعات الأهلية.
3- المنح الدراسية.
4- الجهود الذاتية من قبل الأفراد.
5- الرسوم أو المصروفات الدراسية.
6- مساهمة الهيئات ورجال الأعمال في التبرع.
7- مساهمة الأفراد في تمويل التعليم.
8- تبرع الشركات والمصانع في تمويل التعليم.
9- الإعانات والقروض التي تقدمها بعض المؤسسات.
10- المعونات التي تقدمها الهيئات والمؤسسات لتمويل التعليم.
11- تطبيق مفهوم المدرسة المنتجة.
12- دعم الكراسي البحثية في الجامعات والمؤسسات البحثية.

خامساً: مراحل التصور المقترح:

يتألف التصور المقترح لتنظيم وتطوير الشراكة التعليمية في مؤسسات التعليم العام بشكل عام من عدد من المراحل والخطوات تتمثل في التالي:

1- مرحلة التهيئة:

- الإخبار والتوعية وتشكيل فريق العمل:

تكمن الخطوة الأولى من خطوات وضع البرنامج الذي سيشكل محور التعاون والشراكة، في التهيئة والإعداد، إعداد الأطراف المعنية لتقبله والعمل به وتهيئة مجال التطبيق، وتتضمن هذه الخطوة الإجراءات التالية:

- نشر فكرة لجميع المعنيين البرنامج وتوعيتهم بأهميته وأهدافه العامة.
- تزويدهم بالأطراف الأخرى والمحتمل دخولها في الشراكة ودعمها للبرنامج.
- تزويدهم بصفة مبدئية ببعض المجالات التي يمكن أن تشكل موضوع الشراكة.

وتتولى مهمة الإخبار مجموعة أولية للعمل (فريق من المتطوعين من المدرسين وغيرهم فضلاً عن مدير المدرسة) والتي تتشكل بهدف اقتراح البرنامج وتقوم هذه المجموعة بوضع خطة للإعلام والتواصل، لتسهيل التعرف على البرنامج وإدراك غاياته، وتبادل الرأي حوله ومناقشة مختلف جوانبه، فتعقد الاجتماعات وتوزع المنشورات والوثائق الضرورية لذلك.

أما عن تشكيل مجموعة العمل فلا توجد قواعد نهائية لذلك، على أنه يمكن أن تتشكل في البداية من فريق من المتطوعين يمثل مختلف الفئات العاملة في المدرسة من مدرسين وإداريين، ويمكن أن ينضم إليهم ممثلين عن الطلاب كما يشمل ممثلين عن الطرف الثاني في الشراكة وتكون هذه المجموعة الأولية فريقاً للقيادة بإشراف من مدير المدرسة للإعداد لتخطيط البرنامج والقيام بعملية الإخبار، ويمكن أن ينبثق عنها فريق العمل النهائي الذي سيتولى صياغة البرنامج وتنفيذه.

2- التحليل الذاتي والتشخيص:

تعني هذه المرحلة دراسة تحليلية تشخيصية شاملة لوضعية المدرسة ومشاكلها واحتياجاتها في جميع أبعادها، ويقوم فريق القيادة أو الفريق التعليمي (مجموعة العمل) بتجميع المعطيات وتصنيفها وتحليلها، ويشمل التجميع الأبعاد التالية:

أ- بُعد السياق (خصوصيات المدرسة ومحيطها): ويشمل:

- خصوصياتها.
- نوعية التنظيم والتسيير الإداري بها.

- نوعية التنظيم التربوي المعمول به.
- النشاط العلمي للمدرسة.
- تاريخها.
- محيطها الاجتماعي والاقتصادي.
- معطيات اجتماعية (الحي وساكنيه).
- معطيات اقتصادية حول المدارات المحيطة بالمدرسة.
- وضعية المدرسة في خريطة المدينة والحي.
- المحيط التعليمي والثقافي: (وضعيتها بالنسبة لمختلف المدارس التعليمية بالمنطقة وبالنسبة لمختلف المنشآت الثقافية والرياضية والترفيهية).

ب- بُعد الإمكانات المادية والبشرية:

(1) الإمكانات المادية: وتشمل:

- الحجرات.
- الساحات.
- مركز مصادر التعلم.
- الخزانة أو قاعة المطالعة وقاعة الأنشطة الموازية أو القاعة المتعددة الوظائف.
- التجهيزات والأدوات التعليمية.

(2) الإمكانات البشرية:

- هيئة الإدارة (عددهم، خبرتهم، مهامهم، هواياتهم).
- أعضاء التدريس من حيث: العدد، الخبرة التخصصات والهوايات ومدى انخراطهم في الأنشطة الثقافية.

(3) بُعد الطلاب: عددهم، توزيعهم حسب المستويات أو توزيعهم حسب المرحلة الدراسية والأقسام.

- وضعيتهم الدراسية (النجاح، التكرار...).
- ميولهم الدراسية والمهنية (ميولهم نحو مهنة التعليم).
- هواياتهم.

(4) بُعد الدعم الخارجي:

- انخراط بعض الأخصائيين والخبراء في أنشطة الكلية.
- انخراط المهنيين من وزارة التربية والتعليم.
- انخراط المهنيين من وزارات أخرى مثل وزارة الصحة.
- دعم الجماعات المحلية والجمعيات والمنظمات الأخرى.

ويقوم فريق العمل في المدرسة بعد تجميع المعطيات، بتصنيفها وتحليلها ثم تشخيص المشاكل والصعوبات التي تعاني منها المدرسة:

- مشاكل ذات طبيعة مادية.
- مشاكل ذات طبيعة تربوية.
- مشاكل ذات طبيعة تشريعية تنظيمية وإدارية.
- مشاكل ذات طبيعة علائقية تواصلية وإعلامية.

وتم الاستناد في تحليل المعطيات وتشخيص المشاكل على تحديد جوانب القوة والضعف والفرص والتهديدات، من خلال الأسئلة التالية:

- ما هي جوانب القوة في المدرسة؟
- ما هي جوانب الضعف فيها؟

3- خطوة تحديد الأهداف:

بعد الانتهاء من تحليل وضعية المدرسة وتشخيص أهم مشاكلها نقوم بصياغة أهداف البرنامج التي ينبغي أن تسجل في إطار مواجهة تلك المشاكل، وبالتالي تذليل الصعاب والقضاء على التحديات التي تمنع الإداريين والمدرسين من قيامهم بعملهم على الوجه المطلوب وتقتضي خطوة تحديد الأهداف مراعاة بعض الشروط، نذكر أهمها على النحو التالي:

أ- يجب أن تندرج الأهداف ضمن مخططات العمل بالمدرسة وضمن التوجهات العامة لوزارة التعليم ويختار فريق العمل (أو فريق القيادة) المشرف على برامج الشراكة تلك الأهداف، ويحددها بما ينسجم مع تلك التوجهات العامة.

ب- عند اختيار فريق العمل لأهداف برامج الشراكة، لابد أن يراعي مبدأ الواقعية وإمكانية التحقيق وأن ينتهي إلى اختيار الأهم من الأهداف وترك البقية إلى المراحل اللاحقة بطبيعة الحال، حيث إن الأهداف التي تستحق العناية قبل غيرها هي الأهداف التي ترتبط أساساً بنتائج وشروط العمل المادية والمعنوية، وتحسين العلاقات المدرسية، وتطوير المقررات وطرق وأساليب العمل والتقويم، وتحسين المناخ الثقافي.

4- خطوة تخطيط برنامج العمل:

يتولى الفريق في هذه المرحلة التخطيط الدقيق لبرنامج العمل الذي ستسير وفقه برامج الشراكة، ومن المفروض أن يتضمن هذا البرنامج:

- خطوات الإنجاز.
- الجدول الزمني.
- توزيع المهام.

- توزيع الوسائل والأدوات.
- صياغة وثيقة عمل.

ويجب عند تخطيط برنامج العمل من مراعاة الأهداف العامة لبرامج الشراكة، وكذلك أهدافها الخاصة بهدف تحقيق أكبر قدر من الانسجام والتلاؤم، ومراعاة الأسبقيات (الأولويات بخصوص الاحتياجات والمشاكل المطروحة)، ومراعاة التدرج في الانتقال من إجراء إلى آخر أو على الأقل توفير نوع من المواكبة المنظمة والمتوازية لهذه الإجراءات، ومراعاة الخصوصيات والالتزام بالنظرة الواقعية للأمور من حيث الإمكانات المادية والبشرية ومدى حماس العاملين.

5- مرحلة التنفيذ:

تمتد هذه المرحلة لتشمل المدة المحددة لإنجاز برنامج الشراكة والتي يمكن أن تستغرق سنتين أو أكثر وقد تصل إلى أربع سنوات ويتم الالتزام بمواقيت البدء في العمليات، وعموما يفضل الانطلاق في تنفيذ البرنامج مع بداية العام الدراسي، ويكون واضحاً لدى الفريق التربوي التحديد الدقيق لوقت الشروع في كل مهمة بالنسبة لأعضائه وبالنسبة للشركاء الآخرين، ووقت الانتهاء منها مع إمكانية تقويم النتائج وهذا التقويم المرحلي يمكن إجراؤه باعتماد بعض المؤشرات والاختبارات وآراء المدرسين، وكذلك باعتماد نتائج تفريغ الاستمارات التي توزع على كل المشاركين والمستفيدين من برنامج الشراكة.

ويتوقف نجاح برامج الشراكة على مدى حماس والتزام جميع الأطراف المشاركة فيه ويكون من الأفضل بالنسبة لكل عملية تعيين مسؤول عنها أو منسق لها من البداية إلى النهاية، ولتفادي ما يمكن أن يحدث من فتور وملل بمرور الوقت، لا بد من التركيز على إبراز النجاحات (النتائج الإيجابية) المحققة جزئياً والتي يتم بلوغها بشكل مرحلي.

6- التقييم والتقويم:

منذ العمليات الأولى لإنشاء برامج الشراكة لابد أن نضع نصب أعيننا المعايير والمؤشرات التي سنعتمدها في تقويم مدى تحقيق الأهداف وبلوغ النتائج المرجوة ونثبت ذلك في وثيقة العمل، وهكذا فإن عملية التقويم تتم بالمقارنة المستمرة بين النتائج المحققة والنوايا الأولية وما خططناه من أهداف وإجراءات.

إن عملية التقويم وخاصة التقويم النهائي (الإجمالي) تتم بمقارنة ما توقعناه منذ التشخيص الأولي لمشاكل المدرسة واحتياجاتها واحتياجات المجتمع المحلي وما حصلنا عليه من نتائج فعلية بتطبيق المشروع، وينبغي أن يتم هذا التقويم داخل المدرسة وبمساهمة الفاعلين في المشروع أنفسهم عند الضرورة بالتعاون مع المتدخلين من خارجها.

وبصفة عامة فإن التقويم إما أن ينصب على برنامج الشراكة في حد ذاته وعلى كيفية وضعه وتطبيقه، أو ينصب على الآثار المباشرة على الطلاب وعلى غيرهم من المستفيدين ومدى تحقق الأهداف الخاصة برفع جودة التعليم والتكوين من مردوديته وكفاءته الداخلية والخارجية، أو قد يشمل التقويم الآثار غير المباشرة لبرنامج الشراكة أي آثاره في المؤسسة التعليمية (المدرسة) بشكل عام وفي بيئتها المحلية والصورة التي يمكن أن يكونها عنها مختلف الأطراف والشركاء، إن تحليل النتائج وتقويمها قد يؤدي إلى تعديل جوهري في كل ما تم إنشاؤه وكل ما تم التوصل إليه ليس من خلال الأخطاء وجوانب الضعف فقط، بل بفضل النتائج المنجزة.

سادساً: متطلبات تنفيذ التصور المقترح:

1. الدعم المالي واللوجستي من خلال الشراكات بين مؤسسات التعليم والقطاع الخاص والمجتمع المحلي.
2. التدريب والتطوير المستمر للموارد البشرية في المؤسسات التعليمية من المعلمين والإداريين والطلبة.
3. تحويل التصور المقترح لبرنامج الشراكة التعليمية لتمويل مدارس التعليم العام بالمملكة العربية السعودية في ضوء خبرات بعض الدول المتقدمة إلى آلية عمل يقوم مسؤولي وزارة التعليم ومديري المدارس بتنفيذها.
4. ربط المكافآت والحوافز للعاملين في مدارس التعليم العام بتنفيذ التصور المقترح.
5. إقناع جميع العاملين والمسؤولين في مدارس التعليم العام بأهمية تطوير منظومة العمل الحالية.
6. منح مديري مدارس التعليم العام في المملكة العربية السعودية المزيد من الاستقلالية الإدارية والمالية التي تمكنهم من حسن استخدام الموارد والإمكانات المتاحة.
7. توفير البنية التحتية اللازمة والبيئة التنظيمية الداعمة.
8. تعزيز ثقافة التعاون والشراكة بين جميع الأطراف المعنية.

سابعاً: التحديات التي تواجه تنفيذ التصور المقترح:

1. مقاومة التغيير من قبل بعض الأفراد والمؤسسات.
2. قلة توافر بيئة تنظيمية مع القطاع الخاص تسهم في تعزيز العلاقة وبناء شراكات طويلة المدى ومستدامة بين القطاعين بما سيعود بالفائدة على سائر فئات المجتمع.
3. ضعف وضوح الأطر التشريعية والتنظيمية للشراكة.
4. ضعف تبني الحوكمة وفق أطر محفزة وداعمة للشراكة لضمان جودة تقديم الخدمات.
5. نقص التمويل اللازم لتنفيذ البرامج الجديدة.
6. صعوبة بناء شراكات فعالة مع بعض القطاعات.
7. الحاجة إلى وقت طويل لتحقيق النتائج المرجوة.

ثامناً: سبل التغلب على التحديات التي تواجه تنفيذ التصور المقترح:

1. نشر ثقافة الإصلاح لدى العاملين في مدارس التعليم العام.
2. توعية العاملين في مدارس التعليم العام بأهمية الشراكة التعليمية، ودورها في تحقيق العديد من الأهداف.

3. التأكيد على أهمية العلاقات بين جميع العاملين في مدارس التعليم العام والقائمين على تنفيذ التصور المقترح.
4. رصد الحوافز والمكافآت لتشجيع العاملين في مدارس التعليم العام للمشاركة في تنفيذ التصور المقترح.
5. التأكيد على توافر إرادة جادة تسعى لإحداث الإصلاح من منطلق استيعاب القيادة الواعي لمعطيات الحاضر واقتناعها بضرورة الإصلاح ومسوغاته.
6. توفير المناخ الملائم لتنفيذ الشراكة التعليمية في مدارس التعليم العام.

البحوث المستقبلية:

في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة الحالية تقترح الباحثات الآتي:

- إجراء دراسة ميدانية حول واقع برامج الشراكة التعليمية في مدارس التعليم العام بالمملكة العربية السعودية.
- إجراء دراسات وبحوث حول معوقات الشراكة التعليمية في مدارس التعليم العام بالمملكة العربية السعودية.
- إجراء دراسات وبحوث حول الشراكة التعليمية في مدارس التعليم العام وعلاقتها ببعض المتغيرات.

قائمة المراجع:

إسماعيل، صلاح محمد (2013). مقياس الشراكة المجتمعية للجامعة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، *مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية*، مصر، (34)، 5361-5433.

بن يزة، يوسف؛ ساحلي، مبروك (2019). الحوكمة كآلية لتفعيل الشراكة بين القطاعين العام والخاص، *دفاتر السياسة والقانون*، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر، 11 (2)، 126-137.

البنك الدولي (2020).*تصميم شراكات فعالة بين القطاعين العام والخاص في مجال التعليم*، متاح على الرابط التالي: https://blogs.worldbank.org/ar/voices/tsmym-shrakat-falt-byn-alqtayn-alam-walkhas-fy-mjal-altlym

الجابري، سند ساعد وإسماعيل، عمر هاشم ولاشين، محمد عبد الحميد (2022). دور الشراكة المجتمعية في تمويل التعليم المدرسي الحكومي بسلطنة عمان: دراسة حالة مدرسة الوارث بن كعب، *المجلة الدولية للدراسات التربوية والنفسية*، الأردن، 11(6)، 1305-1314.

جوان، شيرويت محمود محمد أبو معوض (2013). واقع المشاركة المجتمعية بالتعليم قبل الجامعي بمحافظة بورسعيد، *مجلة كلية التربية*، جامعة بور سعيد، مصر، (14).

الحربي، تيسير بنت خالد بن عوض (2018). واقع شراكات المدرسة والأسرة والمجتمع في المدارس الثانوية الحكومية للبنات في ضوء نموذج إبستين Epstein، *مجلة كلية التربية*، (10).

حمدونة، محمد أشرف خليل. (2017) العوامل المحددة للشراكة بين القطاعين العام والخاص ودورها في نمو الاقتصاد الفلسطيني من وجهة نظر القطاع الخاص بقطاع غزة، *رسالة ماجستير غير منشورة*، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة.

خليل، نبيل سعد (2005): *التعليم والتنمية*. طنطا: دار ومكتبة الإسراء للطبع والنشر والتوزيع.

خوجة، هيفاء والمنقاش، سارة بنت عبدالله (2019). تمويل مدارس التعليم العام من خلال الشراكة المجتمعية: دراسة حالة مدرسة حكومية للبنات في مدينة الرياض، *المجلة الدولية التربوية المتخصصة*، 8(2)، 167-180.

الداود، وداد فرحان عبد الله (2017). اقتصاديات التعليم في المملكة العربية السعودية: الواقع، المشكلات، حلول مقترحة، *مجلة كلية التربية*، (10).

دائرة المعارف والمعرفة، (2023). *مدارس الشراكة التعليمية*، متاح على الرابط التالي:-https://www.adek.gov.ae/ar AE/Education-System/Charter-Schools

الدريج، محمد محمد (2016) الشراكة التربوية وتطبيقاتها في التعليم دراسة علمية، *مجلة المنهل*، متاح على الرابط التالي: https://www.manhal.net/art/s/30042020

دكروري، محمد متولي. (2011). الشراكة مع القطاع الخاص، *اتحاد جمعيات التنمية الإدارية*، 48 (3)، 70-73.

الديب، خالد ذكي وباحمدان، محمد محمد سعيد (2022). دور التعليم في تحقيق التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية، *المجلة العربية للنشر العلمي*، (42).

الربعي، ناصر بن غرامة (2023). دراسة تحليلية للدليل التنظيمي لشراكة المدرسة مع الأسرة والمجتمع ومقترحات لتطويره، *مجلة بن خلدون للدراسات والأبحاث*، 3(10)، 136-151.

الزبير، فوزية سبيت (2006). العائد من الشراكة المجتمعية في مجال البحث العلمي لتحقيق أهداف الاستثمار لرجال الأعمال، *ندوة الشراكة المجتمعية في مجال البحث العلمي*، المملكة العربية السعودية.

زين الدين، محمد مجاهد (2013). *أساليب بناء التصور المقترح في الرسائل العلمية*. مكة المكرمة: جامعة أم القرى.

سالم، رائدة (2006). *المدرسة والمجتمع*. عمان: مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع.

السعدي، هاجر بنت طالب المرضوف المحروقية بدرية بنت حمود بن ناصر والحدابي، داوود عبد الملك يحيى. (2022). تحديات الشراكة بين القطاعين العام والخاص في التعليم المدرسي وآليات التغلب عليها بسلطنة عمان، *المجلة الدولية للدراسات التربوية والنفسية*، 11(1)، 20- 42.

السفياني، أبرار عبدالله عابد (2021). واقع التعليم الشامل بالمملكة العربية السعودية في ضوء القوى والعوامل المؤثرة فيه، *المجلة العربية للنشر العلمي*، (30).

السيد، دعاء صابر محمد (2017). تفعيل المشاركة المجتمعية في عملية صنع القرار التعليمي على المستوى المدرسي في بعض الدول المتقدمة وإمكانية الإفادة منها في مصر، *رسالة ماجستير غير منشورة*، كلية التربية، جامعة سوهاج.

الشريف، دعاء حمدي محمود مصطفى (2016). مجالات الشراكة التربوية الفاعلة في ضوء توجهات الخطة الإستراتيجية للتعليم قبل الجامعي 2014- 2020م تصور مقترح، دراسات تربوية اجتماعية، كلية التربية، جامعة حلوان، 22(1)، 443-492.

شعبان، منال أحمد حسن (2012). الشراكة بين القطاعين العام والخاص في التعليم المصري ومعوقات تطبيقها، *مجلة كلية التربية بالمنصورة*، جامعة المنصورة، 79، 223-256.

الشهراني، فيصل محمد عبدالله (2022). واقع إدارة برامج الشراكة المجتمعية في الجامعات السعودية دراسة ميدانية، *مجلة كلية التربية*، (107)، 462 – 413.

طه، راضي عبد المجيد. (2014)، *التمويل والشراكة في تطوير التعليم في ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة*. القاهرة: دار الفكر العربي.

طيب، عزيزة بنت عبد الله بن عبد الرحمن والوشمي، أسماء ناصر إبراهيم (2016). ممارسة المهارات القيادية لدى مديرات المدارس المطبقة للبرنامج الوطني لتطوير المدارس في مدينة بريدة، *العلوم التربوية*، 24(2).

الظفر، عواطف عبد العزيز، والداود، هياء عبد الله وخليل، منال محمد (2014). الشراكة المجتمعية وأثرها في تشكيل الهوية المهنية واتخاذ القرار المهني لدى عينة من طلاب جامعة الملك فيصل، *مجلة كلية التربية*، جامعة الإسكندرية، 24(4)، 172-193.

عبد الرازق، عبد الرازق عبد الكريم (2020). دور الشراكة المجتمعية في تمويل التعليم: تصور مقترح، أبحاث *المؤتمر الدولي السادس: الشراكة المجتمعية وتطوير التعليم - دراسات وخبرات*، كلية التربية للبنين بالقاهرة، 4.

عبيدات، أسامة محمد والعبادي، خيرية (2008). الشراكة في التعليم: تجربة المملكة الأردنية الهاشمية، *مؤتمر الشراكة بين القطاعين العام والخاص*، يوليو، الأردن.

العتيبي، ابتسام (2019). تفعيل الشراكة الأسرية في مدارس التعليم العام بالمملكة العربية السعودية في ضوء نموذج ابيشتاين للشراكة المجتمعية، *مجلة البحث العلمى فى التربية*، 20، 1-44.

العجمي، محمد حسنين (2003). *المشاركة المجتمعية والإدارة الذاتية للمدرسة*. مصر، بدون ناشر، النسخة الرقمية آسك زاد.

عطية، مختار عبد الخالق عبداللاه (2017). نحو آفاق عصرية للتكامل التربوي بين التعليم العام والتعليم العالي في المملكة العربية السعودية: تصور مقترح، *مجلة الثقافة والتنمية*، (115).

العمود، مها بنت صالح والمظفر، فاطمة محمد (2021). درجة تفعيل القيادات المدرسية لمبادرة الشراكة المجتمعية بمدارس التعليم العام في ضوء معايير جائزة ارتقاء للتميز، *المجلة العلمية لجامعة الملك فيصل: العلوم الإنسانية والإدارية، السعودية*، 22(1)، 129-136.

المالكي، بيان بندر وسرور، إيناس عبيدالله (2021). واقع ممارسة الشراكة الأسرية في المدارس الابتدائية الحكومية بمدينة جدة في ضوء نموذج إبستين، *مجلة كلية التربية في العلوم التربوية*، (1).

محجوب، عصام جابر رمضان و السكران، عبد الله بن فالح بن راشد (2023). تصور مقترح لشراكة مجتمعية فاعلة في الإصلاح المدرسي بدول مجلس التعاون الخليجي في ضوء نموذج أبستاين "Epstein's Model" للشراكة المجتمعية، *مجلة الشمال للعلوم الإنسانية*، (1).

المحلفي، غلباء راجح حازم ومحمد، صالح نورين إبراهيم (2021). تصور مقترح لتفعيل الشراكة اللأسرية بمدارس التعليم الابتدائي للبنات في ضوء نموذج إبستين "Epstein Model" للشراكة المجتمعية، *مجلة كلية التربية*، (101).

محمود، يوسف سيد (2002). أبعاد ومشكلات الشراكة بين الجامعة وبعض المؤسسات الإنتاجية والخدمية، *المؤتمر العلمي الرابع (التنمية ومستقبل التنمية البشرية في الوطن العربي على ضوء تحديات القرن الحادي والعشرين)*، كلية التربية بالفيوم، مصر، 209-164.

المسند، سلطانة سعود عبد العزيز (2015). تقويم برنامج المدارس المعززة للصحة في التعليم العام من وجهة نظر مشرفي البرنامج ومعلمي العلوم بمنطقة القصيم، *رسالة ماجستير غير منشورة*، جامعة القصيم، المملكة العربية السعودية.

المشرفية، بدرية بنت حمد بن علي الناصر، عبد المجيد والفهدي، راشد بن سليمان بن حمدان (2021). تصور مقترح لتطوير المسؤولية المجتمعية في وزارة التربية والتعليم في ضوء الشراكة مع القطاع الخاص بسلطنة عمان، *رسالة دكتوراه غير منشورة* جامعة تونس، تونس.

منصور، سمية (2013). متطلبات تفعيل العلاقة بين المدرسة والمجتمع في ضوء المدرسة المجتمعية: دراسة ميدانية في مدارس التعليم العام والخاص بمدينة دمشق، *مجلة جامعة دمشق للعلوم التربوية والنفسية*، سوريا، 29(2)، 277-325.

المنظمة العربية للتنمية الإدارية. (2011) *الشراكة والتنمية دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تحقيق التنمية المستدامة*، متاح على الرابط التالي: https://www.arado.org

موسسة الملك عبد العزيز للموهبة والإبداع (2024). https://www.mawhiba.org/Ar/programs/schools/SchoolsPartnership/Pages/default.aspx

ناس، السيد محمد (2009). الشراكة بين التعليم والتدريب وسوق العمل: دراسة للواقع المصري في ضوء الخبرة الكورية، *مجلة كلية التربية بالزقازيق*، (65).

النجار، فريد (1999). *التحالفات الإستراتيجية من المنافسة إلى التعاون.. خيارات القرن الحادي والعشرين*. القاهرة: إيتراك للنشر والتوزيع.

وزارة الإعلام (2024). *البرنامج الوطني لتطوير المدارس*، متاح على الرابط التالي: https://saudipedia.com/article/10149/%D8%AD%D9%83%D9%88%D9%85%D8%A9-%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%A

وزارة التعليم (2021) *الاتفاقيات والشراكات الدولية والمحلية*. متاح على الرابط التالي: https://moe.gov.sa/ar/aboutus/aboutministry/DecisionsAndPartnerships/Pages/default.aspx

الوطبان، هند عبد الله عبد العزيز (2020). واقع تطبيق تمويل التعليم في مشروع معين للقسائم التعليمية بوزارة التعليم بالمملكة العربية السعودية، *المجلة العربية للعلوم التربوية والنفسية*، (17).

الوكيل، مصطفى مختار (2015). *المشاركة المجتمعية وتطوير مدارس التربية والتعليم*. القاهرة: دار العلم والإيمان.

وليه، ماركوس (2018). *الشراكات التعليمية في ليبيريا*، متاح على الرابط التالي: https://www.albayan.ae/opinions/knowledge/2018-05-23-1.3272778

اليونسكو (2017) *الشراكات بين القطاعَين العام والخاصّ كنَهج للسياسات التعليمية: تعدّد المعاني، والمخاطر، والتحدّيات*، متاح على الرابط التالي: https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000247327_ara

Ahmed, I, Phenella, A. (2018). Reds contracted and public- private partnerships for sustainable development, Xiao, Khazho. Zagreb, 42(2), 145-169.

Alan, B. (2006). *Family-School Links, how they affect Educational outcomes?" Lawrence Eribaum associate Inc*, Industrial a venue, Mahwah, No. 7830, P.300.

Clark, T. (1992). *Collaboration to Build Competence: The Urban Superintendents' Perspective*, Retrieved August 1, 2018, from: ERIC database.

Cui-cbo, H. (2006). Social disparitrof family involvement in Hong Kong: effect of family resources and family network, *The School Community Journal*, 16(2), 7-26.

Holland, B.A. (2005). *Reflections on community-campus partnerships: What has been learned? What are the next challenges?* In P. A. Pasque, R. E. Smerek, B. Dwyer, N. Bowman, & B. Mallory (Eds.), Higher education collaboratives for community engagement and improvement (pp. 10-17). Ann Arbor, MI: National Forum on Higher Education for the Public Good.

Tochitskaya, I. (2007). *Public private Partnerships, Minsk: German Economic Team in Belaruns*, My 2007, P.1.

Vidal, A., et al. (2002). *Lesson form the Community Outreach Partnership Center Program*, U.S. Department of Housing and Urban Development, Office of Policy Development and Research, Washington DC, March, P. IV.